التقرير السنوي 2016

بنك الخليج
GULF BANK

e-gulfbank.com • 1 805 805

صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ
جابر المبارك الحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)

المحتويات

الفرع الرئيسي
شارع مبارك الكبير، ص.ب 3200 الصفاة – الكويت الرمز البريدي 13032 – هاتف: 22082000

أبرز المؤشرات المالية	4
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
الجوائز	9
مجلس الإدارة	10
الإدارة	18
دراسة وتحليل الإدارة	26
الحوكمة	28
إدارة وتوزيع رأس المال	40
إدارة المخاطر	44
البيانات المالية	64
قائمة الفروع	110

أبرز المؤشرات المالية

نبذة عن البنك

بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960، ومسجل لدى بنك الكويت المركزي كبنك تقليدي. وأسهم البنك مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ 29 سبتمبر 1984.

1. نمو مزدوج لصافي الدخل للسنة الثالثة على التوالي[1]

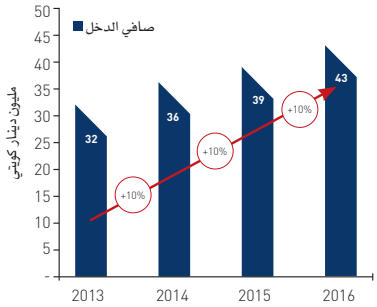

2. 75% زيادة في التوزيعات النقدية الى 7 فلوس للسهم[2]

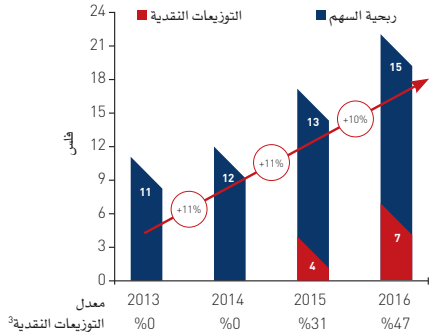

3. متانة رأسمالية لمعدل كفاية رأس المال

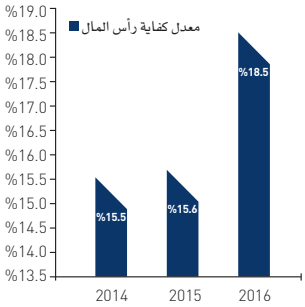

4. إنخفاض قيمة القروض الغير منتظمة دون 100 مليون دينار كويتي لأول مرة منذ 9 سنوات

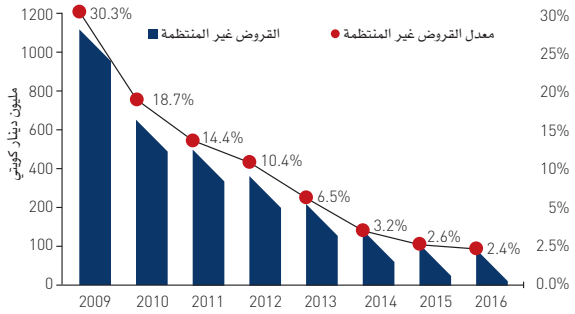

5. إستمرار إنخفاض إجمالي تكاليف الإئتمان[4]

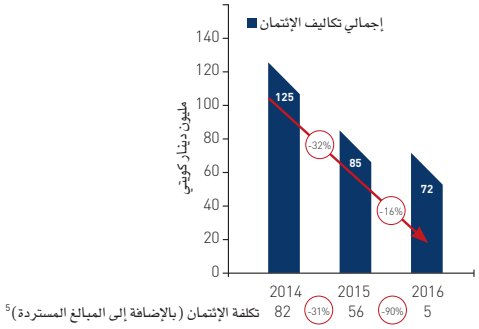

6. تأكيد التصنيف الإئتماني عند مستوى "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل شركات التصنيف العالمية الرائدة.

	تصنيفات بنك الخليج	2016	2015
Fitch Ratings	**طويل المدى**	**+A**	**+A**
	قصير المدى	F1	F1
	تصنيف الجدوى	bb	bb
	النظرة المستقبلية	**مستقرة**	**مستقرة**
Moody's	**طويل المدى**	**A3**	**A3**
	قصير المدى	P-2	P-2
	التقييم الأساسي الائتماني	ba1	ba1
	النظرة المستقبلية	**مستقرة**	**مستقرة**
S&P Global Ratings	**طويل المدى**	**-A**	**-A**
	قصير المدى	A-2	A-2
	النظرة المستقبلية	**مستقرة**	**مستقرة**

1. معدل نمو صافي الدخل: 2014: 10.3%، 2015: 9.9%، 2016: 10.1%.

2. تم تعديل ربحية السهم ومعدل النمو للسنوات 2013 و 2014 لتأخذ بالحسبان توزيعات أسهم المنحة المصدرة في تلك السنوات.

3. معدل التوزيعات النقدية. تخضع توزيعات 2016 لموافقة الجمعية العامة.

4. إجمالي تكاليف الإئتمان = المخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب.

5. تكاليف الإئتمان (بالإضافة إلى المبالغ المستردة) = المخصصات المحددة مضاف إليها عمليات الشطب، ناقص المبلغ المسترد.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أستعرض معكم أداء بنك الخليج لعام 2016، حيث تمكن البنك من مواصلة تحقيق العديد من الإنجازات والأهداف الاستراتيجية خلال العام. فقد حقق البنك صافي ربح بنسبة نمو مضاعفة للعام الثالث على التوالي، على الرغم من المنافسة الحادة التي تسود القطاع المصرفي، والتحديات التي تطغى على البيئة الاقتصادية بشكل عام.

وسجل البنك صافي ربح بلغ 43 مليون د.ك. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، أي بزيادة نسبتها 10% مقارنةً بالسنة السابقة. واستمرت جودة الموجودات في التحسن، فقد انخفض إجمالي تكاليف الائتمان (المخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب) بواقع 16% ليبلغ 72 مليون د.ك.، مقارنةً بمبلغ 85 مليون د.ك. للعام 2015. أما القروض غير المنتظمة فقد بلغت 93 مليون د.ك.، أي بنسبة 2.4% من إجمالي القروض، وهي مستويات لم يشهدها البنك منذ عام 2007.

ويتمتع البنك بمعدل قوي لكفاية رأس المال يبلغ 18.5%، وهو أعلى بكثير من المعدل الرقابي المطلوب والبالغ 14%. وقد تم تعزيز رأس مال البنك من خلال الإصدار الناجح للشريحة الثانية من رأس المال بمقدار 100 مليون د.ك. في مايو 2016. وظلت أصول البنك ثابتةً، حيث بلغت 5,467 مليون د.ك.، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بواقع 7% ليبلغ 573 مليون د.ك. أما قروض العملاء فقد أنهت العام بمقدار 3,446 مليون د.ك.

وفيما يتعلق بالربحية، فقد بلغت ربحية سهم البنك 15 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، مقارنةً بمقدار 13 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وبلغ معدل العائد على متوسط الموجودات 0.79%، مقارنةً بمعدل 0.72% في عام 2015، وبلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 7.73% مقارنةً بمعدل 7.43% للسنة السابقة.

ونتيجةً لاستمرار التحسن والنمو في البنك، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 7 فلوس للسهم، أي بزيادة نسبتها 75% مقارنةً بمقدار 4 فلوس للسهم في السنة السابقة.

تصنيف بنك الخليج في المرتبة "A"

واصل بنك الخليج تحقيق التصنيف في المرتبة "A" من أكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتماني في العالم. فقد قامت تلك الوكالات بتصنيف البنك على النحو التالي: وكالة موديز إنفستورز سيرفسز (A3)، ووكالة فيتش (A+) ووكالة ستاندارد آند بورز (A-). وخلال العام، قامت الوكالات الثلاث كافةً بتثبيت تصنيفات البنك، ونظرته المستقبلية المستقرة وقدرته على تحقيق الإيرادات.

ويؤكد هذا التثبيت مدى التزامنا المتواصل بتحقيق المنفعة لمساهمينا الكرام، وتقديم الخدمات التنافسية إلى عملائنا الأوفياء.

المنتجات المبتكرة وخدمة العملاء تمثل العناصر الأساسية في نمو البنك وأدائه الرفيع

في إطار استراتيجية النمو التي ننتهجها، يلتزم البنك بتطوير وطرح المنتجات والخدمات التي تستجيب لمتطلبات عملائنا من الشركات والأفراد على حد سواء.

ففي جانب الخدمات المصرفية للشركات، قام البنك بتطوير منصة متقدمة للمعاملات المصرفية، مما أتاح المعالجة الآلية للخدمات المصرفية للشركات وإتمام إجراءات كشوف الرواتب للموظفين، واعتماد معاملات الشركات، ومعاملات تمويل التجارة وطلبات إدارة النقد، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية، بالإضافة إلى ضبط مسار عملية فتح الحسابات. وقد أدى هذا التشغيل الآلي إلى المزيد من التحسن في خدمة العملاء وتقليل المخاطر التشغيلية.

أما في جانب الخدمات المصرفية الشخصية، فقد قام بنك الخليج في الربع الثاني من عام 2016 بطرح تطبيقه الجديد عبر الهاتف النقال والبوابة المصرفية الرقمية، مما أدى إلى الارتقاء بمعايير السوق فيما يتعلق بأمن وسهولة الاستخدام. ولم يكن تطبيق بنك الخليج المصرفي عبر الهاتف النقال من خلال خاصية التعرف على الوجه الأول من نوعه في الكويت فحسب، بل جاء متفرداً من حيث الزيادة في قاعدة عملاء البنك الرقمية، والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 156%. كذلك، واصل كل من برنامج ولاء العملاء "مكافآت الخليج" وتطبيق Entertainer من بنك الخليج تجاوز كل التوقعات، من حيث تحقيق النمو في نشاط بطاقات الائتمان، وزيادة الحصة السوقية للبنك، بالإضافة إلى حصول البنك على جائزة "أفضل تطبيق في الشرق الأوسط" نظراً لسهولة استخدامه وكثرة مزاياه المتوفرة للعملاء.

ولتحقيق خدمة أفضل للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، تم تجهيز خمسة من أصل 56 فرعاً للبنك بأجهزة صراف آلي مصممة خصيصاً لهذه الشريحة من العملاء، مع انتقاء موظفي الفروع الذين تم تدريبهم على التواصل بلغة الإشارة، وذلك تسهيلاً لمعاملاتهم.

الريادة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية ورأس المال البشري

واصل البنك التزامه ببرنامجه الخاص بالمسؤولية الاجتماعية، بهدف خدمة جميع أفراد المجتمع الكويتي، والمساهمة في تنمية وطننا الحبيب. كما استمر البنك في التركيز على جوانب التعليم وريادة الأعمال والتراث وتمكين المرأة في سائر أنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

إنجاز - الكويت

ولمواجهة إحدى أكبر التحديات في منطقتنا، واصل البنك رعاية لمؤسسة إنجاز - الكويت في تقديم البرامج التعليمية باللغتين العربية والإنجليزية حول المهارات القيادية في ريادة الأعمال، وذلك بهدف مساعدة الشباب في بناء مستقبل مهني ناجح.

برنامج أجيال لتطوير الخريجين

قام البنك بتقديم برنامج "أجيال لتطوير الخريجين" بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بالكويت، والذي يهدف إلى إثراء مدارك المواهب الكويتية في مستهل مساراتهم المهنية، وتطويرهم إلى مستوى "الخبير المصرفي الشامل"، وإعدادهم

لتولي المناصب القيادية في المستقبل، وبناء كادر واسع من المصرفيين الكويتيين، وذلك تحقيقاً للمصلحة العليا لوطننا الكويت.

المساواة بين النوعين: مؤتمر المرأة في عالم الأعمال

التزاماً من بنك الخليج بالمساواة بين النوعين، وتعزيزاً لإدراك الدوافع والتحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة في مكان العمل، قام البنك بعقد "مؤتمر المرأة في عالم الأعمال" في مايو 2016، وهو مؤتمر غير ربحي. وحضر المؤتمر نخبة من كبار المتحدثين على كل من المستوى العالمي والإقليمي والمحلي. ويؤمن البنك بأن تلك المبادرات، المتمثلة في هذا المؤتمر، لن تؤدي فقط إلى تحسين ثقافة العمل الداخلية فحسب، بل أيضاً ستنعكس بصورة إيجابية على المجتمع وتقدم المنطقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

رحلة الغوص التراثية

لا تزال رعاية رحلة الغوص التراثية بحثاً عن اللؤلؤ تمثل جزءاً هاماً من التزام البنك المتواصل بالحفاظ على التراث واستمرارية العادات والتقاليد الكويتية الأصيلة. ويساعد إحياء ذكرى الغوص من خلال الرحلة البحرية السنوية في تذكير الشباب الكويتي بالمصاعب والتحديات التي واجهها أجدادهم، والمحافظة على القيم الغنية التي كان يتبعها الأسلاف.

المبادرات أثناء شهر رمضان المبارك

تألفت حملة البنك السنوية بمناسبة شهر رمضان المبارك من عدة مبادرات، كان من بينها الإعلان التلفزيوني الذي تحث رسالته على فعل الخير في إطار سمة العطاء، بصرف النظر عما يقوله الآخرون. وشارك البنك في توزيع حقائب المواد الغذائية "الماجلة" على العائلات المحتاجة في الكويت. كما قام موظفو البنك بزيارات إلى عدد من المستشفيات وشاركوا صغار المرضى بإقامة الأنشطة المرحة وقاموا بتوزيع هدايا القرقيعان على الأطفال. كذلك، قام البنك بتوزيع أكياس القرقيعان على الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المحتاجين.

ماراثون بنك الخليج 642

أقام البنك "ماراثون بنك الخليج 642" في نسخته الثانية ليعكس أهمية الصحة واللياقة البدنية. وقد تضمن هذا الحدث جميع مستويات اللياقة وضم جميع أفراد العائلات، من خلال أربعة سباقات بمسافات مختلفة (5 كلم، 10كلم، 21 كلم، و42 كلم)، وحظي باستجابة منقطعة النظير. وشارك في السباق أفراد وعائلات وفرق المشي وعداؤون من مختلف الفئات والمؤسسات. وهو الماراثون الوحيد في الكويت الذي يضم سباقات من فئات 21كلم و42كلم، وهو معترف به دولياً مما يعني أن سباقاته تظهر في روزنامات السباقات الدولية.

وقد أقيم "ماراثون بنك الخليج 642" هذا العام بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المعروفة أيضاً باسم وكالة الأمم المتحدة للاجئين، من خلال حملة "أصوات لأجل اللاجئين"، وهي حملة توعوية عبر الإنترنت يتم من خلالها جمع التبرعات لدعم اللاجئين والتذكير بمعاناتهم وأوضاعهم المأساوية.

الجوائز

كان نمو بنك الخليج وسلامة أوضاعه محل تقدير من جانب قطاع الخدمات المالية والقطاع المصرفي على المستويين الإقليمي والعالمي. فقد حصل بنك الخليج على جوائز إقليمية مرموقة تضمنت جائزة "أفضل منتج لبطاقة ائتمان في الشرق الأوسط عن برنامج مكافآت الخليج"، وجائزة "أفضل تطبيق لتكنولوجيا أمن المعلومات عبر الإنترنت والهاتف النقال للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وجائزة "أفضل تطبيق لتكنولوجيا إدارة مخاطر الأعمال للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" من مجلة "إيجن بانكر".

وفي نهاية عام 2016، تلقى بنك الخليج إشعاراً من "عالم غينيس للأرقام القياسية" يفيد بأنه قد فاز بجائزة "أكبر جائزة مرتبطة بحساب مصرفي في العالم" عن جائزة المليون د.ك. المقدمة من خلال حساب الدانة. وتلقى بنك الخليج الجائزة اثناء السحب السنوي الذي أقيم بتاريخ 5 يناير 2017.

وفي الختام:

أود أن أشير إلى ما حققه بنك الخليج من إنجازات ونجاحات كبيرة خلال العام، والتي تشكل جزءاً من استراتيجية البنك على المدى الطويل. ونتطلع إلى تقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تلبي متطلبات العملاء.

وأخيراً، أود أن أتقدم بوافر الشكر إلى عملائنا الكرام على ثقتهم المستمرة في بنك الخليج، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام، ومجلس الإدارة، وبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، على دعمهم المستمر طوال العام. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي البنك على تفانيهم وتواجدهم المستمر كجزء من أسرة بنك الخليج.

وبهذه المناسبة، وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الأمين، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، على قيادتهم وإرشاداتهم الحكيمة.

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

الجوائز

أفضل إبتكار في الخدمات المصرفية الفردية في الكويت - مكافآت الخليج
انترناشونال بانكر

جائزة الشكور في برنامج المسؤولية الاجتماعية - قطاعي الثقافة والتعليم
جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

جائزة المسؤولية الاجتماعية في الكويت
مجلة اريبيان بزنس

جائزة التميز في جودة التحويلات
سيتي بنك

افضل تنفيذ تكنولوجيا آمن شبكة الإنترنت والهواتف النقالة - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ذا ايجن بانكر

جائزة أفضل تنفيذ لتكنولوجيا إدارة المخاطر المؤسسية - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ذا ايجن بانكر

أفضل برنامج ولاء العملاء في الكويت - مكافآت الخليج
بانكر ميدل ايست

جائزة النخبة للتميز بالجودة
جي بي مورغان

أفضل رسالة إعلامية عن فئة الاعلان التلفزيوني - إعلان بنك الخليج لشهر رمضان 2016
جوائز الابداع الاعلامي

أفضل بنك في إدارة النقد في الكويت
جلوبال فاينانس

أفضل بنك للخدمات المصرفية للشركات
ذا يوروبيان

أفضل برنامج مكافآت العملاء - مكافآت الخليج
ذا يوروبيان

أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الكويت
مجلة انترناشونال فاينانس

أفضل بنك في خدمة العملاء الأفراد في الكويت
مجلة انترناشونال فاينانس

جائزة التميز في الخدمات المصرفية والمالية في الكويت
كوربوريت لايف واير

أفضل منتج بطاقة إئتمان في الشرق الأوسط - مكافآت الخليج
ذا ايجن بانكر

أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت
بانكر ميدل ايست

أفضل بنك تجاري في الكويت
انترناشونال بانكر

مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

علي مراد يوسف بهبهاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

ساير بدر الساير
عضو مجلس إدارة

فاروق علي أكبر بستكي
عضو مجلس إدارة

عمر حمد يوسف العيسى
عضو مجلس إدارة

جاسم مصطفى جاسم بودي
عضو مجلس إدارة

خالد فيصل علي المطوع
عضو مجلس إدارة

بدر ناصر محمد الخرافي
عضو مجلس إدارة

بدر عبد المحسن ناصر الجيعان
عضو مجلس إدارة

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج ش.م.ك.
رئيس لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 16 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- نائب رئيس مجلس الإدارة: 17 مارس 2012 إلى 15 مارس 2013
- عضو مجلس الإدارة: 11 إبريل 2009 إلى 16 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- ماجستير إدارة الأعمال، يونيو 2002، كلية هارفارد لإدارة الأعمال، جامعة هارفارد، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس إدارة الأعمال، يونيو 1997، كلية ستيرن لإدارة الأعمال، جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- **شركة صناعات الغانم، الكويت:**

الرئيس التنفيذي، 2005 إلى الوقت الحاضر

المدير التنفيذي، 2004 إلى 2005

المدير العام، 2002 إلى 2004

- **مورغان ستانلي، لندن:**

محلل مالي، تغطية الشرق الأوسط، 1999 إلى 2000

محلل مالي، الدمج والاستحواذ، 1998 إلى 1999

- **آسيا للاستثمار، الكويت**

رئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى 2013

عضو لجنة الاستثمار، 2005 إلى 2013

- **إي آي إنترناشيونال، نيويورك**

عضو مجلس الإدارة، 2002 إلى الوقت الحاضر

بيريلا واينبيرغ بارتنرز، نيويورك

عضو مؤسس، 2006 إلى الوقت الحاضر

- **إنجاز، الكويت**

المؤسس ورئيس مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر

- **إنجاز، العرب، الأردن**

عضو مجلس الإدارة، 2005 إلى الوقت الحاضر

- **كلية هارفارد للأعمال**

عضو في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، 2015 إلى الوقت الحاضر

- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)**

عضو في المجلس الإستشاري وشمال أفرقيا، 2016 إلى الوقت الحاضر

- **الرؤية الجديدة للعمالة العربية (المنتدى الاقتصادي العالمي)**

رئيس مجلس الأعمال الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نوفمبر 2014 إلى الوقت الحاضر

علي مراد يوسف بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013
- عضو مجلس الإدارة، 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة الكويت للتأمين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصناعات الوطنية
- رئيس مجموعة مراد يوسف بهبهاني
- عضو مجلس الإدارة – شركة الألبان الكويتية الدنماركية (كي.دي.دي)
- عضو مجلس إدارة سابقاً في شركة السينما الوطنية الكويتية (ش.م.ك.)
- عضو مجلس إدارة سابقاً في الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب

ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:

17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

درجة في الهندسة، اسكتلندا

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت، 1978 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، 2010 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس إدارة ميامي إنترناشيونال هولدنغز، إنك، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في شركة يوروفينكس للإدارة إس إي، لكسمبورغ، 1988–1999
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في بنك إف آي إم، مالطة، 1994–2002
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في لبنان إنفست، لبنان، 1994–2002
- عضو مجلس الإدارة سابقاً في بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت، 2002–2003
- مستشار مجلس الإدارة سابقاً في بنك عوده، لبنان، 2003–2013

فاروق علي أكبر بستكي

عضو مجلس الإدارة - ممثل الهيئة العامة للاستثمار
رئيس لجنة التدقيق
تاريخ التعيين:

11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس الهندسة الصناعية، جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- المدير التنفيذي - قطاع الاستثمارات البديلة، الهيئة العامة للاستثمار
- عضو مجلس الإدارة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
- عضو مجلس الإدارة، فورستريان ريالتي إنك، الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس الإدارة، سانت مارتنز بروبرتي كوربوريشن - المملكة المتحدة
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا، الكويت

عمر حمد يوسف العيسى

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة التدقيق
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
تاريخ التعيين:

11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- المؤسس والعضو المنتدب في مكتب العيسى وشركاه للمحاماة
- الرئيس سابقاً للجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية
- الرئيس سابقاً لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً لشركة نيشان القابضة
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة أبو الحصانية الدولية العقارية، الكويت
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- أمين السر سابقاً لجمعية المحامين الكويتية
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية
- عضو سابقاً في مجلس إدارة شركة عربي
- مستشار معين لدى الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي
- عضو الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم - 2015
- جمعية الحقوقيين الكويتية - 2015

جاسم مصطفى جاسم بودي

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

17 مارس 2012

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.م.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس مدراء العمليات سابقاً، شركة بودي، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والمستودعات، الكويت

خالد فيصل علي المطوع

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

9 مارس 2015

المؤهلات العلمية:

بكالوريوس العلوم السياسية وإدارة الأعمال، جامعة نورث إيسترن، بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- نائب الرئيس التنفيذي لشركة علي عبد الوهاب المطوع التجارية
- عضو فخري في إنجاز – الكويت (جزء من إنجاز العرب، جي إي وورلدوايد)
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، المجلس الاستشاري العالمي للامتيازات في نيكسين للامتيازات
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة بنيان العقارية
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة بيان للاستثمار
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة المعادن وإعادة التدوير
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، فيلا مودا لايف ستايل
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب سابقاً، شركة دار الظبي القابضة

بدر ناصر محمد الخرافي

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الحوكمة
عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا
- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار، شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت
- مدير اللجنة التنفيذية للمجموعة، محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة الاستشاري للشرق الأوسط، كوتس آند كومباني
- نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الاستثمار لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، أثير للاتصالات العراق المحدودة (زين العراق)، العراق
- العضو المنتدب، الخاتم (زين العراق)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السودانية للهواتف المتنقلة (زين السودان)، السودان
- رئيس مجلس الإدارة، موبايل إنتريم كوم (MIC2) إس إي إل، لبنان
- المدير العام، شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ذ.م.م.
- عضو مجلس الإدارة، شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة، شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك للصناعات الورقية، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة العربية للألمنيوم، ش.م.م.، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، ماك القابضة للصناعات، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، إيماك لنظم الفرامل، مصر
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الأهلية للورق، مصر
- عضو مجلس الإدارة، جمعية الصداقة الكويتية البريطانية
- نائب رئيس مجلس الإدارة، إنجاز الكويت، الكويت
- عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، نادي كاظمة الرياضي، الكويت

بدر عبد المحسن ناصر الجيعان

عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر
نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

16 مارس 2013

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في الاقتصاد، جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في القانون، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- مؤسس وشريك أول، ميسان بارتنرز، الكويت
- عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول سابقاً، كارليل مينا للاستشارات الاستثمارية – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة
- المستشار العام للمجموعة وعضو مجلس الإدارة العليا سابقاً، أجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت
- محام سابقاً، شيرمان آند ستيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي
- نائب الرئيس سابقاً، حقوق الملكية الخاصة، مكتب الاستثمار الكويتي، لندن

(من اليسار إلى اليمين)

منى منصور، مدير عام – خدمة العملاء

راغوناندان س. مينون، مدير عام – رئيس مدراء المخاطر

أحمد الدويسان، مدير عام – الخدمات المصرفية للشركات

فيكرام إيسار، مدير عام – الخدمات المصرفية الشخصية

أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي

عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس الإدارة

سلمى الحجاج، مدير عام – الموارد البشرية

كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين

بيتر روبرتس، مدير عام – تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء المعلومات

نبيل عبد الملك، مدير عام – إدارة الشؤون القانونية، المستشار العام

خالد المطوع، مدير عام – الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات

حسام مصطفى، مدير عام – رئيس المدققين الداخليين

سؤدد حمام، مدير عام – الخزينة

الإدارة

بيان مسؤولية الإدارة التنفيذية 2016

تتولى الإدارة التنفيذية لبنك الخليج مسؤولية التأكد من سريان أعمال البنك وأنشطته وفقاً للاستراتيجية العامة والنزعة للمخاطر والسياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك. ويتم تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة لأداء المهام المناطة بكل منهم في إدارة عمليات البنك. ويشمل أعضاء فريق الإدارة التنفيذية كلاً من الرئيس التنفيذي، ، ورؤساء إدارات العمل والوحدات المساندة، وأي أشخاص آخرين يمكن اعتبارهم عنصراً أساسياً لتنفيذ أعمال البنك بنجاح.

ويعمل البنك على التأكد من حصول جميع أعضاء الإدارة التنفيذية على المؤهلات الأكاديمية والمهنية المناسبة، والخبرات ذات الصلة، والنزاهة الشخصية اللازمة لإدارة أعمال البنك. ويتم تزويد أعضاء الإدارة التنفيذية ببرامج تدريبية مستمرة للتأكد من مواكبتهم لأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية والمالية.

ويتولى أعضاء الإدارة التنفيذية المسؤولية عن المساهمة في إرساء الحوكمة السليمة للبنك من خلال سلوكهم الشخصي ومن خلال العمل كمثال يحتذى في القيادة. كما يقوم أعضاء الإدارة التنفيذية بمساندة وتشجيع الثقافة المؤدية إلى ترسيخ قواعد الحوكمة وإدارة المخاطر.

كما تتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن تكليف موظفي البنك بالمهام وترويج الهيكل التنظيمي، مما يعزز روح المساءلة والشفافية. كما يتعين على أعضاء الإدارة التنفيذية التأكد من كفاية صلاحيات وظائف الالتزام الرقابي والمخاطر في البنك ومن ممارسة فصل المهام دون وجود أي تعارض بينها.

كذلك، تعمل الإدارة التنفيذية على تزويد مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية في مواعيد متفق عليها. ويجب أن تكون تلك التقارير متوافقةً مع مبادئ الشفافية والموضوعية. ويعتمد المجلس على خبرات الإدارة التنفيذية في تنفيذ قراراته.

وتسعى الإدارة التنفيذية إلى التأكد من تلقي الموظفين للتوجيهات الكافية لتنفيذ المهام الموكلة إليهم في تنفيذ الأعمال اليومية للبنك بأمان وبأسلوب يتميز بالحصافة. ويتضمن ذلك التأكد من وجود السياسات والإجراءات المناسبة وتعميمها على جميع الموظفين المعنيين، وتوفيرها بصورة منتظمة. وفي ظل ممارسات الحوكمة في البنك، فقد قامت الإدارة التنفيذية باستحداث إطار للإدارة الفعالة للمستندات، وذلك للتأكد من أن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر يشكلان جزءاً لا يتجزأ من تقييم عملية اتخاذ القرار في البنك.

أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين: 7 يوليو 2013

- يتمتع السيد/ أنطوان بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية.
- ترأس في السابق مجموعة الخدمات المصرفية المحلية للشركات لدى كل من بنك الكويت الوطني وناشيونال سيتي بنك، أوهايو حيث ركز على الخدمات المصرفية الاستثمارية والتمويل المنظم.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي حيث كان مسؤول عن الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار.
- السيد/ أنطوان حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريزيرفز، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.

كيفن سميث

رئيس المدراء الماليين

تاريخ التعيين: 12 أغسطس 2015

- يتمتع السيد/ كيفن سميث بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال العلوم المالية.
- شغل في السابق منصب رئيس المدراء الماليين لدى جنرال إلكتريك، ونوفارتيس، وسيتي بنك، وطوكيو ستار بنك، وستاندرد تشارترد بنك.
- السيد/ كيفين حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة ميريلاند الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرديو الولايات المتحدة الأمريكية.

خالد المطوع

مدير عام - الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات

تاريخ التعيين: 18 يونيو 1989

- يتمتع السيد/ خالد المطوع بما يزيد عن 28 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات لدى بنك الخليج.
- رئيس لجنة إدارة الائتمان. كان عضواً في مجلس إدارة ساي نت من 2001 ولغاية 2008 ومن 2011 ولغاية 2014.
- السيد/ خالد حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا وشهادة التعليم العام "جي سي ئي أو ليفلز" من جامعة لندن. شارك في العديد من الدورات التنفيذية في جامعة هارفارد.

فيكرام إيسار

مدير عام - الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين: 24 مارس 2013

- يتمتع السيد/ فيكرام بما يزيد عن 26 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية.
- شغل في السابق منصب رئيس مدراء العمليات لدى ستاندارد تشارترد بنك.
- السيد/ فيكرام حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة (مع مرتبة الشرف) من كلية شري رام للتجارة في جامعة دلهي، ومحاسب قانوني من الهند، برنامج القيادة من كلية سعيد لإدارة الأعمال من جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة.

نبيل عبد الملك

مدير عام - إدارة الشؤون القانونية، المستشار العام

تاريخ التعيين: 1 فبراير 2015

- يتمتع السيد/ نبيل بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال القانون.
- شغل في السابق منصب المستشار القانوني العام لدى شركة أجيليتي للمخازن العمومية، ولديه مكتب محاماة خاص في لبنان يتعامل مع البنوك العالمية، كما مثل الحكومة والبنوك اللبنانية في العديد من قضايا التحكيم الكبيرة.
- السيد/ نبيل حاصل على شهادة البكالوريوس وشهادة الماجستير في الاقتصاد، وشهادة ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت، وماجستير الحقوق من الجامعة اللبنانية.
- وأكمل البرنامج الدراسي لشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية كارولينا الشمالية.

راغوناندان س. مينون

مدير عام - رئيس مدراء المخاطر

تاريخ التعيين: 15 مايو 2016

- يتمتع السيد/ راغوناندان بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغل في السابق مناصب عليا في مجال المخاطر لدى ستاندارد تشارترد بنك في كل من لندن ونيويورك وسنغافورة ومومباي.
- السيد/راغوناندان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة مدارس وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد زافيير لإدارة الأعمال، الهند وزميل معهد محاسب التكاليف في الهند وزميل معتمد لدى المعهد الهندي للمصرفيين.

منى منصور

مدير عام - خدمة العملاء

تاريخ التعيين: 15 أغسطس 2004

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبطاقات وخدمة العملاء والعمليات.
- السيدة/منى حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت وشهادة برنامج القياديين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة وعضو في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي- نت).

سلمى الحجاج

مدير عام - الموارد البشرية

تاريخ التعيين: 1 فبراير 2013

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل من مؤسسة البترول الكويتية ومؤسسة الخليج للاستثمار.
- السيدة/سلمى حاصلة على شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت وشهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا.

حسام مصطفى

مدير عام - رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين: 10 أغسطس 2014

- يتمتع السيد/ حسام مصطفى بما يزيد عن 22 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.
- شغل في السابق مناصب عدة في كل من البنك المركزي الأردني، والصندوق السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنوك الدولة.
- السيد/حسام حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك، الأردن و العديد من شهادات التدقيق الداخلي المعتمدة.

بيتر روبرتس

مدير عام - تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء المعلومات

تاريخ التعيين: 3 نوفمبر 2013

- يتمتع السيد/ روبرتس بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات للبنوك.
- شغل في السابق مناصب عدة في كل من البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية وبنك باركليز في المملكة المتحدة.
- السيد/بيتر حاصل على شهادة في الجغرافية والاقتصاد من جامعة لندن، المملكة المتحدة. مشارك في معهد المصرفيين.

سؤدد حمام

مدير عام - الخزينة

تاريخ التعيين: 18 يناير 2015

- تتمتع السيدة/ سؤدد بما يزيد عن 27 عاماً من الخبرة في مجال الخزينة.
- شغلت في السابق مناصب عدة في كل من بنك بوسطن تركيا، بنك أوياك تركيا حيث عملت على إعادة هيكلة الخزينة ما بعد عملية الاستحواذ والدمج مع بنك سمر ومن ثم بنك أي إن جي، تركيا.
- السيدة/ سؤدد حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيلكنت في تركيا.

أحمد الدويسان

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين: 1 سبتمبر 2001

- يتمتع السيد/أحمد بما يزيد عن 15 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- شغل في السابق منصب نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات و رئيس إدارة معالجة المديونيات المتعثرة – وحدة هيكلة التمويل لدى بنك الخليج.
- السيد/ أحمد حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نورث ايسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

دراسة وتحليل الإدارة

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (بالمليون دينار كويتي، باستثناء بيانات الأسهم والنسب)

المؤشرات الرئيسية (بالمليون د.ك.)	2016	2015
الإيرادات التشغيلية	**169**	168
صافي الربح	**43**	39
إجمالي القروض والسلف للعملاء	**3,756**	3,926
إجمالي الموجودات	**5,467**	5,438
الودائع	**4,220**	4,563
إجمالي حقوق المساهمين	**573**	538
العدد الختامي لصافي الأسهم القائمة	**2,910**	2,910
ربحية السهم (فلس)	**15**	13
توزيع أرباح السهم (فلس)	***7**	4
نسبة توزيع الأرباح	**%47**	%31
العائد على حقوق المساهمين في بداية السنة قبل المخصصات	**%20**	%21
العائد على حقوق المساهمين في بداية السنة	**%8.0**	%7.6
العائد على متوسط الموجودات	**%0.79**	%0.72
معدل رأس المال من الشريحة الأولى	**%14.71**	%14.36
معدل كفاية رأس المال	**%18.49**	%15.56
نسبة القروض غير المنتظمة	**%2.4**	%2.6
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (تشمل الضمانات)	**%399**	%348

* تخضع لموافقة الجمعية العامة

الملخص المالي

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 43 مليون د.ك.، أي بارتفاع نسبته 10% عن عام 2015. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يحقق البنك فيها نمواً مضاعفاً في صافي الربح.

ويعود السبب في نمو صافي الربح لعام 2016 إلى الربح التشغيلي العالي والتحسن الملحوظ في تكاليف الائتمان يقابلها بشكل جزئي مصروفات الفوائد على الإصدار من الشريحة الثانية وارتفاع خسائر التقييم. وساهمت هذه المكونات في نمو الربح بواقع 33.9 مليون د.ك. كما سمحت للبنك بزيادة المخصصات العامة بواقع 21% إلى 216.5 مليون د.ك. وواصلت نموها بواقع 3.9 مليون د.ك. مقارنة بعام 2015. كما نمت ربحية السهم بنسبة 10% من مبلغ 13 فلس إلى مبلغ 15 فلس للسهم الواحد.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 7 فلوس للسهم الواحد على رأس المال المصدر والقائم كما في 31 ديسمبر 2016 (4 فلس للسهم الواحد في عام 2015). وتمثل هذه الزيادة 75% مقارنة بالسنة الماضية وجاءت نسبة توزيع الأرباح بحوالي 50% مقارنة بنسبة 31% في العام السابق. وبما أن توزيعات الأرباح تخضع لموافقة الجمعية العامة للمساهمين، فلم يتم تعديل معدل كفاية رأس المال للبنك ليعكس توزيعات الأرباح. وفي حالة التعديل وفقاً لتوزيعات الأرباح، يفترض أن يصبح معدل كفاية رأس المال 17.9%.

وجاء العائد على حقوق المساهمين قبل المخصصات في بداية السنة بنسبة 20%، وتحسن العائد على متوسط الموجودات بمقدار 7 نقاط أساس، لتبلغ نسبته 0.79%.

يتمتع البنك بمعدل قوي لكفاية رأس المال يبلغ 18.5%، أي أعلى بكثير من المعدل الرقابي المطلوب البالغ 14%. وقد تم تعزيز رأس مال البنك بالإصدار الناجح للشريحة الثانية من رأس المال بمقدار 100 مليون د.ك. في مايو 2016. وجاءت الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 14.7%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب والبالغ 12%، وتشكل 80% من إجمالي رأس مال البنك.

وفيما يلي الفروقات الرئيسية في الأرباح من عام 2015 ولغاية عام 2016 (بالمليون دينار كويتي)

أرباح عام 2015		**39.0**
صافي ايرادات الفوائد (بإستثناء تكلفة إصدار الشريحة 2)	1.9	
مصروفات الفائدة ضمن إصدار الشريحة 2	(4.0)	
صافي ايرادات الفوائد		(2.1)
صافي الرسوم والعمولات	1.3	
ايرادات أخرى	1.0	
ايرادات من غير الفوائد		2.3
ايرادات التشغيل		0.2
مصروفات التشغيل		(2.9)
أرباح التشغيل		(2.7)
تكاليف الإئتمان	50.5	
خسائر انخفاض القيمة	(13.9)	
تكلفة الإئتمان / انخفاض في القيمة		36.6
ايرادات التشغيل قبل المخصصات العامة		33.9
المخصصات العامة	(29.8)	
أخرى	(0.2)	
المخصصات العامة / أخرى		(30.0)
الزيادة في الأرباح		**3.9**
الربح لعام 2016		**42.9**

جودة الأصول

وجاءت موجودات البنك ثابتةً، حيث بلغت 5،467 مليون د.ك.، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بواقع 7% ليبلغ 573 مليون د.ك.

وانخفض إجمالي قروض العملاء بنسبة 4% بسبب بعض التسويات التي أبرمها البنك مع كبار المقترضين خلال العام.

أما بالنسبة إلى نسبة القروض غير المنتظمة فقد تحسنت بواقع 2.4% من 2.6% في السنة السابقة.
أما تكاليف الائتمان (المخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب ناقصاً المبالغ المستردة) فقد انخفضت بواقع 90% لتبلغ 5.5 مليون د.ك. في 2016، مقارنةً بمبلغ 55.9 مليون د.ك. في 2015. وانخفض إجمالي تكاليف الائتمان (مع استبعاد المبالغ المستردة) بنسبة 16% من 85.2 مليون د.ك. للعام 2015 ليبلغ 71.9 مليون د.ك. وفي عام 2016، بلغت نسبة تكاليف الائتمان 0.14% من متوسط القروض. ويعتبر ذلك أفضل من نسبة تكاليف الائتمان البالغة 1.41% من متوسط أرصدة القروض للعام 2015. وبلغ احتياطي خسائر القروض في الميزانية العمومية 310.9 مليون د.ك. ومن بين الاحتياطيات الأخرى، تشكل المخصصات العامة مبلغ 216.5 مليون د.ك. أو 70% من الإجمالي. وكما في نهاية 31 ديسمبر 2016، تمثل المخصصات العامة 5.8% من إجمالي قروض العملاء، بارتفاع من نسبة 4.5% في نهاية عام 2015.

تكلفة الائتمان/انخفاض القيمة/جودة المحفظة (مليون دينار كويتي)	**2016**	2015
المخصصات المحددة	**3**	70
عمليات الشطب	**69**	15
إجمالي تكاليف الائتمان	**72**	85
مبالغ القروض المستردة	**(67)**	(29)
إجمالي تكلفة الائتمان	**5**	56
المخصصات العامة	**38**	8
خسائر انخفاض القيمة للاستثمار في أوراق مالية	**6**	3
خسائر انخفاض القيمة للموجودات الأخرى	**11**	–
إجمالي المخصصات العامة/انخفاض القيمة	**60**	67
إجمالي متوسط قروض العملاء	**3.841**	3.874
نسبة تكلفة الائتمان (تكاليف الائتمان/متوسط القروض)	**%0.14**	%1.45
المخصصات العامة	**217**	178
المخصصات العامة كنسبة % من إجمالي القروض للعملاء في نهاية المدة	**%5.8**	%4.5

الحوكمة

الحوكمة هي جزء لا يتجزأ من ثقافة البنك، إذ يعكف البنك على تنفيذ وتعزيز الحملات التوعوية وبرامج مواصلة التعلم والدورات التدريبية لتعريف الإداريين والموظفين بالمعايير والمتطلبات العالمية للحوكمة. ويأتي دعم البنك لمبادئ الحوكمة مكملاً لأنشطة العمل ويتم تنفيذه على جميع المستويات. وفي سعي البنك نحو تقديم مثالاً رائداً لثقافة الحوكمة الشاملة يمتثل بشكل صارم بالقوانين المعمول بها وبتعليمات بنك الكويت المركزي التي تحكم هذا المجال.

ويؤكد هيكل الحوكمة المعتمد على المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الإدارة التنفيذية وأنشطة البنك ككل، بالإضافة إلى تفعيل دوره في تنمية الثقة العامة في إدارة البنك بحيث يأخذ مجلس الإدارة بالاعتبار، في إطار تعزيز أرباح البنك، أثر المخاطر على مصالح المودعين وعلى الاستقرار المالي. كما يؤكد الهيكل نفسه على الفصل بين صلاحيات المجلس وصلاحيات الإدارة التنفيذية والضوابط والتوازنات المعمول بها. بقدر ما تكون مصالح المساهمين مهيمنة على سياسات البنك، فإن المساهمين يلعبون دوراً هاماً في تحديد تلك السياسات ومراقبة تنفيذها من خلال التصويت بمنح الثقة الذي تتم ممارسته تجاه المجلس.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي:

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 تعليمات حول الحوكمة.

وقد تضمنت التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة، وتشمل التالي:

1. مجلس الإدارة
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3. الإدارة التنفيذية
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نظم وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والمواثيق اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. ويفخر البنك أن يعلن بأنه وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة قد قام بإنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وبإرساء أنشطة تطبيقية شفافة للحوكمة.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يضمن البنك مواصلة امتثاله لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة.

كما يسعى البنك لتبني أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال والتي يرى بأنها أساسية لأدائه المالي ودوره في المجتمع الذي يعمل من خلاله.

وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة مع مختلف أصحاب المصالح بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح:

تماشياً مع أفضل الممارسات، يتضمن تعريف بنك الخليج لأصحاب المصالح الرئيسيين الأطراف التالية:

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. المجتمع الذي يعمل فيه

السياسات والإجراءات:

تبنى بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة من جهة وبين الالتزام بالحوكمة الداخلية والخارجية وأنظمة الالتزام المعتمدة من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأن الحوكمة يجب أن تخضع للمراجعة والتقييم المستمر بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

وقد وضع البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي تخلق توازناً جيداً. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. سياسة الإفصاح والشفافية
3. وثيقة النزعة للمخاطر
4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
5. سياسة تعارض المصالح
6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
7. سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
8. ميثاق التدقيق الداخلي
9. دليل الموارد البشرية
10. معايير السياسات والإجراءات
11. دليل الالتزام الرقابي
12. سياسة السرية

المهام والمسؤوليات:

يفصل دليل الحوكمة الذي اعتمده بنك الخليج بوضوح ما بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث لا يسمح بالتداخل بين المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر، وشؤون مجلس الإدارة، ورئيس التدقيق ورئيس المدراء الماليين داخل البنك. كما تم وصف المهام والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب. ويقوم المجلس بالإشراف على المهام الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية المناصب الرئيسية في البنك لضمان استقلاليتها.

هيكل الحوكمة

قام بنك الخليج بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة يهدف إلى تقديم ممارسات الحوكمة السليمة التي تم تجسيدها في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في التفكير واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة غسيل الأموال والالتزام الرقابي، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة، أولها على المستوى التنفيذي من خلال عدة لجان، وثانيها على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأخيراً، على مستوى المجلس نفسه.

أ. الهيكل التنفيذي للحوكمة:

يتألف الهيكل التنفيذي للحوكمة من عدة لجان عاملة على المستوى التنفيذي للبنك، وتشمل عدة لجان ائتمانية ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

اللجان الائتمانية

- لجنة الائتمان التنفيذية
- لجنة الإدارة للائتمان
- لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات
- لجنة التصنيف والمخصصات
- لجنة الائتمان الشخصي
- لجنة الائتمان للشركات

اللجان الأخرى

- لجنة الإدارة للمخاطر التشغيلية
- اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات
- لجنة السياسات والإجراءات

لجان الإدارة

- اللجنة التنفيذية للمخاطر
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة مكافحة عمليات الاحتيال

الهيكل التنفيذي

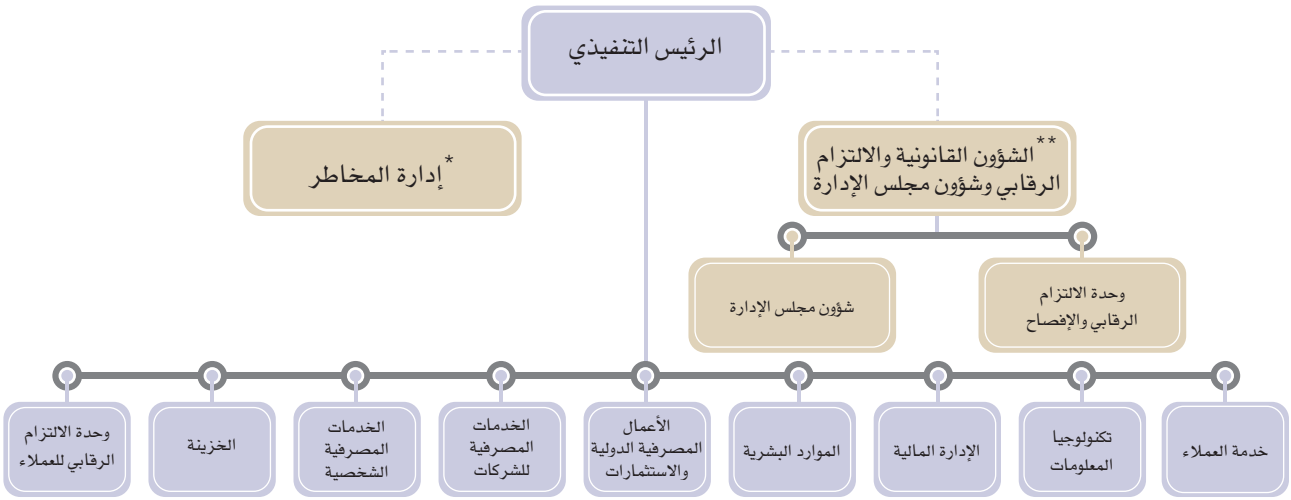

* تتبع لجنة المخاطر

** تتبع لجنة الحوكمة مع تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

2. هياكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل أربع لجان للإشراف والرقابة على النشاط الكلي للبنك. وهي كما يلي:

1. لجنة الحوكمة
2. لجنة التدقيق
3. لجنة المخاطر
4. لجنة الترشيحات والمكافآت

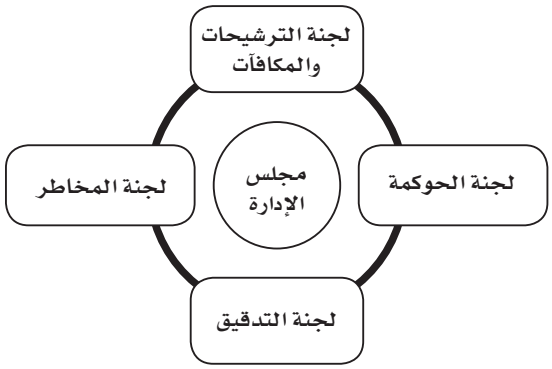

ولكل لجنة نظامها الداخلي الخاص بها، ولكل لجنة رئيس ونائب رئيس وأمين سر وأعضاء.

كما قام البنك بإصدار دليل شامل لمبادئ الحوكمةوقام بنشر موجز عنه على الموقع الإلكتروني للبنك.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

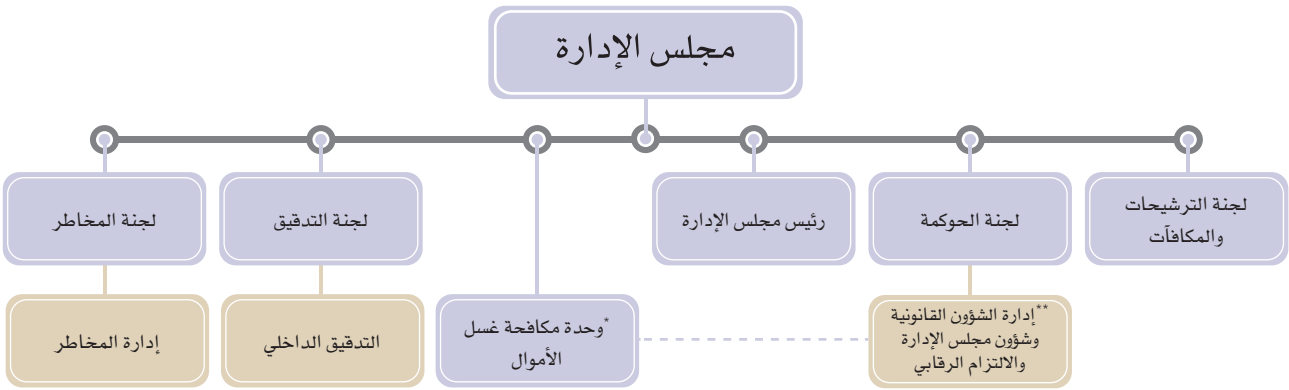

* تتبع إدارياً لمدير عام إدارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس الإدارة والالتزام الرقابي

** تتبع لجنة الحوكمة مع تبعية للرئيس التنفيذي في المسائل القانونية

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء منتخبين يتمتعون بتنوع في الخبرات والمؤهلات الأكاديمية. ويخضع أعضاء مجلس الإدارة إلى دورات تدريبية بشكل متواصل لمساعدتهم على استباق التحديات التي قد يتعرض لها البنك والتعامل معها.

المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن نشاط البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، واستراتيجية المخاطر، والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على إدارته التنفيذية.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود أنظمة وسياسات مناسبة لدى البنك تغطي كافة المجالات .
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية اللعليا وتحديد تعيوضها وتأمين ديمومة العمل فيها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بالمسائل المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- بناء علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- إيجاد أجواء أثناء اجتماعات المجلس تؤدي إلى تعزيز النقد البناء في حالة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس والتشجيع على المناقشة والتصويت في تلك الحالات.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يقترح رئيس مجلس الإدارة – بالتشاور مع الإدارة التنفيذية – الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده مجلس الإدارة. ويتم تزويد أعضاء المجلس بالمعلومات والتفاصيل اللازمة قبل انعقاد اجتماعات المجلس. ويتعين أن ينعقد المجلس على الأقل 6 مرات سنوياً ومرةً واحدةً على الأقل كل ثلاثة أشهر.

ويجب على أمين سر مجلس الإدارة تسجيل محاضر كافة مناقشات مجلس الإدارة، ومقترحات الأعضاء ونتائج أية عملية تصويت تجرى أثناء الاجتماعات. ويكون أمين سر مجلس الإدارة مسؤولاً – تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة – عن التأكد من تنفيذ الإجراءات المعتمدة من قبل المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال عام 2016، اجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتلقى أعضاء المجلس المعلومات ما بين الاجتماعات بشأن نشاط البنك ولجان الإدارة بالبنكز وتم عقد 6 اجتماعات لمجلس الإدارة و15 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2016.

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت
عدد الاجتماعات في 2016	6	7	2	4	2
عمر قتيبة الغانم	4	*	2	*	*
علي مراد بهبهاني	5	*	*	4	*
بدر عبد المحسن الجيعان	5	*	*	4	2
بدر ناصر الخرافي	5	*	2	3	*
جاسم مصطفى بودي	6	*	*	*	2
خالد فيصل المطوع	5	6	*	*	*
ساير بدر الساير	4	*	2	*	*
عمر حمد يوسف العيسى	6	6	*	*	2
فاروق علي بستكي	6	6	*	*	*

* ليس عضواً في اللجنة

يعتبر محضر كل إجتماع جزءًا من سجلات البنك

قدمت اللجنة المنبثقة عن المجلس تحديثات ربع سنوية إلى رئيس مجلس الإدارة حول نشاط كل منهم. كما تم تقييم مجلس الإدارة من قبل وكالة خارجية وتصنيفه نسبة إلى أقرانه.

لجنة الحوكمة

1. مهام اللجنة

تشرف لجنة الحوكمة على عملية الحوكمة في البنك بشكل عام، على أن تتأكد من الالتزام بقواعد بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة التي تحدد ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي. وتعمل لجنة الحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

2. تشكيل اللجنة

• السيد/ عمر قتيبة يوسف الغانم	رئيس اللجنة
• السيد/ بدر ناصر محمد الخرافي	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ ساير بدر الساير	عضو اللجنة
• السيد/ نبيل عبد الملك	أمين سر اللجنة

3. اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

4. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2016

- اعتماد سياسة السرية.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة مكافحة غسيل الأموال.
- مراجعة واعتماد أنشطة وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح.
- تحديث قائمة الحوكمة في البنك.
- اعتماد التعديلات على دليل الحوكمة وسياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.
- التأكد من التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتنفيذ متطلبات وقواعد الحوكمة.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.

5. التغيرات خلال السنة

لم تطرأ أي تغيرات على تشكيل اللجنة ونطاق نشاطها خلال عام 2016.

لجنة التدقيق

1. مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة المصالح المشروعة لأصحاب المصالح الآخرين. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على التأكد من مدى كفاية وفاعلية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وإبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والتأكد من كفاية جميع الموارد المتوفرة لوظائف الرقابة. كذلك، تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي مع رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بخصوص ترشيح وتعيين المدقق الخارجي وإنهاء خدمته ومكافأته. وحيث إن فاعلية لجنة التدقيق ترتبط مباشرةً بفاعلية مجلس الإدارة، فهي تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على المعلومات المطلوبة.

2. تشكيل اللجنة

• السيد/ فاروق علي أكبر عبد الله بستكي	رئيس اللجنة
• السيد/ عمر حمد يوسف العيسى	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ خالد فيصل المطوع	عضو اللجنة
• السيد/ صادق الصراف	أمين سر اللجنة

3. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويها. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

4. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2016

الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات المخصصة للموظفين.

مراجعة القانون الداخلي كجزء من التقييم الاعتيادي تماشياً مع أفضل الممارسات وتعليمات بنك الكويت المركزي ومعايير التدقيق الداخلي.

كما وافقت اللجنة على خطة التدقيق الداخلي المرتكزة على المخاطر لعام 2017-2019، كما قامت بمراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.

قامت اللجنة بعقد اجتماعات مع رئيس التدقيق الداخلي، والمدقق الخارجي، ومسؤول الالتزام الرقابي دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.

مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدقق الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربع السنوية.

مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.

اعتماد المنهجيات المعدلة للتدقيق الداخلي، بما في ذلك ضمن أمور أخرى، تقييم المخاطر، وتصنيف المخاطر ودورة التدقيق.

كذلك، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، عقدت لجنة التدقيق ولجنة المخاطر اجتماعهما السنوي المشترك الثالث لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لكلتا اللجنتين.

5. التغيرات خلال السنة

لم تطرأ تغيرات في تشكيل اللجنة ومجال عملها خلال عام 2016.

لجنة المخاطر

1. مهام اللجنة

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من استقلالية وظيفة إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للأمور المتعلقة بالمخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة على المخاطر، وتزويد مجلس الإدارة بآخر المستجدات بشأن استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على تنفيذ الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركز والتحمل، وصلاحية الموافقة على الحدود الكلية وحدود المعاملات والتداول للمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والانكشافات التي تشكل أكثر من 10% من رأس مال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة الأوضاع المحددة للمعاملات أو المخاطر أو تحليل أثر أي من المخاطر المحتملة أو التغيرات في البيئة الخارجية والتي تعتبر ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وإصدار التعليمات بالإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيف وإدارة المخاطر للتأكد من التوافق مع نزعة البنك للمخاطر.

2. تشكيل اللجنة

• السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان	رئيس اللجنة
• السيد/ علي مراد بهبهاني	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ بدر ناصر محمد الخرافي	عضو اللجنة
• السيد/ صادق الصراف	أمين سر اللجنة

3. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

4. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2016

- مراجعة والتوصية بالموافقة على سياسات وهياكل المخاطر والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- عقد اجتماع مشترك مع لجنة التدقيق لمراجعة الضوابط الداخلية.
- مراجعة والتوصية بإجراءات عمليات التحديث على وثيقة النزعة للمخاطر لاعتمادها من مجلس الإدارة.
- مراجعة أداء الأسماء الواردة في قائمة المديونيات والهيكلة المالية.
- مراجعة الأوضاع وخطة العمل للقروض ذات التركزات العالية.
- مراجعة أوضاع القضايا القانونية الهامة.
- مراجعة ومناقشة أوضاع السيولة في البنك وخطط إدارة مخاطر السيولة.
- مراجعة أوضاع وخطط التنفيذ لمشروعات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية في أنحاء البنك.

5. التغيرات خلال السنة

لم تطرأ تغيرات في تشكيل اللجنة ومجال عملها خلال السنة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

1. مهام اللجنة

ترفع لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها إلى مجلس الإدارة حول ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً لسياسات البنك ومعاييره المعتمدة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم اللجنة بإجراء المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات حول التعديلات التي يمكن إجراؤها بما يعود بالمصلحة على البنك.

وتقوم اللجنة – بالتعاون مع لجنة المخاطر – بمراجعة الأجور والمزايا لجميع أعضاء الإدارة التنفيذية أو بعضهم، بما في ذلك المبادئ والمعايير المتبعة في تقييم أدائهم السنوي. وتقوم اللجنة، في أداء دورها، بإعداد ومراجعة سياسة المكافآت وفقاً لسلم الدرجات وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

2. تشكيل اللجنة

• السيد/ جاسم مصطفى بودي	رئيس اللجنة
• السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ عمر حمد يوسف العيسى	عضو اللجنة
• السيد/ صادق الصراف	أمين سر اللجنة

3. اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين سنوياً على الأقل. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

4. الإنجازات الرئيسية خلال عام 2016

- الاستمرار في مراقبة وتعزيز خطة إحلال العمالة الوطنية في البنك.
- الإشراف بنجاح على إطلاق وإنجاز برنامج أجيال لتطوير الخريجين.
- تعزيز تطوير البرنامج النموذجي للإدارة الوسطى للكويتيين لإعداد

كوادر قيادية للمستقبل.

- التوصية والموافقة على سداد التعويض للإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة التدريب لمجلس الإدارة.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم مدى فاعلية مجلس الإدارة.
- استكمال تدقيق الطرف الخارجي لتعويض أعضاء الإدارة التنفيذية.
- استكمال عملية اختيار وتعيين الرئيس التنفيذي الجديد.

5. التغيرات خلال السنة

لم تطرأ تغيرات على تشكيل اللجنة ومجال عملها خلال عام 2016.

سياسة المكافآت

تم وضع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك بحيث تساعد في استقطاب وتحفيز والاحتفاظ بالمواهب القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك والتأكد من تحقيق القيمة للمساهمين بصفة مستدامة. ويقصد بمكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية أن ترتكز على فلسفة "المفاضلة" وذلك لإضفاء روح "الاستحقاق" وإيجاد توازن قوي بين أداء النشاط وأجور أعضاء الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى الالتزام بتعليمات كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتشكل تلك المكافآت، سواءً الثابتة أو المتغيرة، جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل للمكافآت في البنك، والذي يتصف بما يلي:

- التكامل التام مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وتعزيز القيم الأساسية.
- إتاحة استقطاب الموظفين المرتقبين وفقاً للصفات المطلوبة والاحتفاظ بالمواهب والتعبئة الداخلية والمفاضلة بناءً على الأداء.
- تحقيق العدالة والمساواة عن طريق التأكد من وجود مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة.

وللبنك نظام عام للأجور يرتكز على أسلوب "المخاطر" للإدارة التنفيذية، بحيث يتم تخصيص حوافز كافية لتشجيع الأداء الفائق بصرف النظر عما يؤدي إليه نظام المكافآت المتغيرة إلى تشجيع عملية تعزيز قاعدة رأس المال للبنك، بل لتلافي المخاطر الزائدة وغير المرغوبة.

وترتكز سياسة المكافآت على التأكد من وضوح وشمولية وسرعة عملية الإفصاح عن الأجور وذلك لتسهيل المشاركة البناءة من جميع الجهات المعنية (أصحاب المصالح) والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة، وتحقيق استراتيجية البنك وضبط أوضاع المخاطر فيه.

هيكل الرواتب

يسعى البنك إلى تعيين والاحتفاظ بالموظفين بما يحقق المنافسة والعدالة الداخلية. وتطبق سياسة المكافآت في البنك بطريقة متسقة، من أدنى إلى أعلى درجة.

وقد تم وضع هيكل الرواتب في البنك بحيث يضمن المساواة في الرواتب داخلياً وخارجياً، مع توفير المرونة اللازمة لتقدير المستويات المختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية.

الزيادة وفق مبدأ الاستحقاق

يقوم البنك بمراجعة أداء جميع الموظفين بصفة سنوية ويجوز أن يكافئ الموظفين المؤهلين بزيادات وفق مبدأ الاستحقاق بناءً على موافقة الإدارة، وذلك اعتباراً من أول يناير من كل عام ميلادي.

تقييم الأداء الوظيفي

قام البنك باستخدام نظام التقييم الوظيفي المعروف (HAY Job) للمساعدة في تحقيق القيمة النسبية للوظائف في البنك وللتأكد من تقديم المكافآت وفقاً لمبدأ العدالة والمساواة للمستحقين الذي يقومون بالوظائف المختلفة في البنك بناءً على منهجية هيكلية لتقييم تلك الوظائف.

الزيادة المصاحبة للترقية

يقوم البنك بترقية الموظفين الأكفاء وذوي الخبرة إلى مناصب أعلى كلما كانت هناك شواغر. ومن شأن الترقية وضع الموظف في درجة الوظيفة الجديدة، بما يؤكد الزيادة في الراتب الأساسي وتغير العلاوات والمزايا المطبقة على الوظيفة الجديدة.

وتتقيد سياسة المكافآت تقيداً تاماً بالمتطلبات الرقابية بما في ذلك تطبيق قواعد "استرداد المبالغ التي تم صرفها" بما يسمح للبنك بوقف سداد جزء من التعويض المؤجل لكبار المسؤولين التنفذيين بسبب عدم استيفاء شروط معينة للأداء، بما في ذلك سوء السلوك، الإهمال، عرض البيانات الخاطئة، تجاوز الموافقات الائتمانية و/أو حدود المخاطر، أو أية ممارسات غير سليمة في العمل.

مزايا الموظفين

يقدم البنك مجموعةً من المزايا المتعلقة بالموظفين، حيث يجوز للموظف أن يتأهل للحصول على بعض المزايا وفقاً لشروط ومعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويشمل ذلك كلاً من منتجات وخدمات بنك الخليج بالشروط التفضيلية، والمزايا غير المصرفية وفقاً لاحتياجات العمل والممارسات السائدة في السوق. كما يوفر البنك للموظفين مجموعةً من الخدمات المصرفية إما مجاناً بأسعار مخفضة.

وللبنك خطة للأسهم الافتراضية تتيح الفرصة للمسؤولين التنفيذيين الذين ساهموا في نجاح البنك ونموه للاستفادة من نمو البنك على المدى الطويل. وتعكس هذه الأسهم الافتراضية القيمة السوقية للأسهم العادية للبنك ويتم استبدالها نقداً من قبل البنك عند تحديد سعر يعادل سعر السوق للأسهم العادية للبنك بتاريخ المنح، وذلك وفقاً لشروط الخطة، شريطةً استيفاء جميع شروط الخطة.

والأسهم الافتراضية ليست أسهماً عادية لبنك الخليج، وعليه، لا تمنح حاملها أي حق في ملكية أسهم البنك.

مجمل المكافآت المدفوعة لكبار أعضاء الإدارة، التنفيذية، المسؤولون عن تحمل المخاطر الكبرى، إدارة المخاطر والوظائف المالية والرقابية:

(بالألف د.ك.)	2016		2015	
القيمة الإجمالية للمكافآت المدفوعة	**غير المقيدة**	**المؤجلة**	غير المقيدة	المؤجلة
المكافآت الثابتة				
– النقدية	**3,356**	–	3,172	–
– الأسهم والأدوات المرتبطة بالأسهم	–	–	–	–
– أخرى	–	–	–	–
المكافآت المتغيرة				
– النقدية	**1,701**	–	1,676	–
– الأسهم والأدوات المرتبطة بالأسهم	–	**219**	6	778
– أخرى	**233**	–	322	–

(بالألف د.ك.)	2016		2015	
فئات الموظفين	**عدد الموظفين في الفئة**	**إجمالي المكافآت المدفوعة[2]**	عدد الموظفين في الفئة	إجمالي المكافآت المدفوعة
الإدارة التنفيذية[1]	**14**	**4,097**	13	4,688
المسؤولون عن تحمل المخاطر الكبرى	**6**	**854**	6	764
إدارة المخاطر	**3**	**391**	3	323
الوظائف المالية والرقابية	**2**	**167**	4	179

1. تم الافصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في إيضاح 23 من البيانات المالية.

2. تتضمن المبالغ النقدية الفعلية المدفوعة بالإضافة إلى التعويض المتغير التقديري.

ويشكل جميع الموظفين المشمولين في الفئات أعلاه جزءاً من فريق الإدارة في البنك. ويضم فريق الإدارة جميع متخذي القرار الرئيسيين ومساعديهم.

ويضم فريق الإدارة التنفيذية الأساسي كلاً من الرئيس التنفيذي، نائب الرئيس التنفيذي، رئيس المدراء الماليين، رئيس مدراء المخاطر، وغيرهم من رؤساء وحدات العمل. أما المسؤولون عن تحمل المخاطر الكبرى فهم المسؤولون التنفيذيون الذين لهم تأثير كبير على أوضاع المخاطر في المجموعة.

وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار أعضاء الإدارة التنفيذية **2,485,000 د.ك.** (2015: 3,152,000 د.ك.). وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي 2,291,000 د.ك. (2015: 3,005,000 د.ك.).

الإفصاح والشفافية

يلتزم بنك الخليج بتوفير المعلومات بالدقة والتوافق والسرعة المطلوبة لمساهميه، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات القانونية والرقابية في إطار من الشفافية. ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصح عنها. وعليه، فقد تبنى البنك سياسة الإفصاح والشفافية التي تتضمن تفاصيل عن متطلباته المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

ميثاق السلوك الأخلاقي

يُعتبر ميثاق السلوك الأخلاقي واحداً من أهم مكونات إطار الحوكمة ويتم تعزيزه من خلال ميثاق السلوك، الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التعاملات اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك.

تعارض المصالح

يحرص بنك الخليج على التأكد – في كافة مراحل الإجراءات المصرفية الخاصة بعملائه – على معاملة العملاء بصورة عادلة وبالتساوي وبالنزاهة المطلوبة، وذلك تحقيقاً لأقصى مستويات الشفافية والموضوعية، من خلال تطبيق سياسة تعارض المصالح.

السرية

يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بمساهمي البنك، وذلك وفقاً للأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية.

معلومات الأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة من السلطات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحكم عملية تناول معلومات الأشخاص المطلعين وإبعاد الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية. وقد تم تعميم تلك الإجراءات على جميع الموظفين المعنيين، وتم الحصول على إقرارات من الأشخاص المطلعين داخل بنك الخليج يقرون فيها بأنهم على دراية بالتداعيات القانونية والجزاءات التي تنجم عن إساءة استخدام معلومات الأشخاص المطلعين.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، وضع البنك "سياسة الإبلاغ عن المخالفات". وتشجع هذه السياسة التفاعل الإيجابي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بهدف تحقيق والحفاظ على أعلى المعايير المهنية ومعايير الشفافية والنزاهة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تقع تحت طائلة القانون واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة. كما توفر السرية وتضمن الحماية التامة لمن يقوم بعملية الإبلاغ.

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

تقوم الوحدة بمراقبة مدى التزام البنك بالقرارات واللوائح والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية بما فيها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة. وتقوم هذه الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة مسبقاً فيما يتعلق بمدى مطابقة قراراته لتعليمات الجهات الرقابية.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح – بالدقة والسرعة المطلوبتين – بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغيرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وحدة شكاوى العملاء

في إطار الالتزام الفعال بإيجاد الحلول الكافية للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد)، قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات الصلة الصادرة من بنك الكويت المركزي. وقد أدى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في زيادة رضاء العملاء وثقتهم وولائهم.

قسم شؤون مجلس الإدارة

يتولى قسم شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. ويتولى القسم المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما يقوم بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بالأمور المتعلقة بالحوكمة والقوانين واللوائح الجديدة التي تصدرها الجهات الرقابية فيما يتعلق بالحوكمة.

ويتولى القسم مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما يقوم قسم شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات الصلة الصادرة من بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة.

كما يتولى قسم شؤون مجلس الإدارة المسؤولية عن شؤون المساهمين من حيث الرد على جميع الاستفسارات الواردة من المساهمين والعمل كهمزة وصل بين البنك والمجتمع الذي يعمل من خلاله.

كبار المساهمين

فيما يلي قائمة بالمساهمين الرئيسيين الذين يمتلك كل منهم أسهماً أو لديه حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك:

• الهيئة العامة للاستثمار	%18.5
• شركة صناعات الغانم	%14.0
• شركة الغانم التجارية	%13.2
• شركة بهبهاني للاستثمار	%6.1

كما يؤكد البنك على عدم وجود أي ترتيبات معروفة لدى البنك والتي قد يؤدي تفعيلها في تاريخ لاحق إلى أي تغير في حصص السيطرة على البنك.

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يعلن مجلس الإدارة ويتعهد أنه، وبالإضافة إلى القواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو 2012، قام بالإطلاع على أنظمة الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفاعليتها.

تشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وجود البنك وممارسته لنشاطه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة والإشراف العام على الإدارة التنفيذية. وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولةً عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.

- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة التنفيذية (بما في ذلك لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولجنة الأصول والخصوم ولجان الائتمان، وغيرها) والتي تتولى الحوكمة والإشراف على كافة المجالات الهامة. كما يضمن ذلك مراقبة والإشراف على مدى تحقيق الأهداف الرئيسية من خلال تلك اللجان المتخصصة والتي يتم تشكيلها لهذا الغرض.

- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثية" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.

- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. وتركز مجموعة التدقيق الداخلي على المجالات ذات المخاطر المرتفعة، وتقوم بالتحقق من وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتقوم بإبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالملاحظات الهامة والثغرات الرقابية في الإجراءات المتفق عليها مع الإدارة.

- وجود مراجعات رقابية مستقلة على سجلات وبيانات المحاسبة المالية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين واللوائح الرقابية، وتقديم تلك التقارير في شكل كتب إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.

- وجود عملية مراجعة شاملة ومستقلة للرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق عالمي (بخلاف المدقق الخارجي)، وذلك بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات.

- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة باستعراض تقارير التدقيق الداخلي وتقارير بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وغيرها، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من التطبيق السليم للضوابط الموضوعة لمعالجة الملاحظات المثارة.

كما يقوم البنك بإجراء عملية مراجعة الرقابة الداخلية من خلال المدقق الخارجي، حسب تعليمات بنك الكويت المركزي. وكان آخر تقرير قد صدر في يونيو 2016 ولم يتضمن أية ملاحظات هامة (الملحق أ). وقد تم تقديم ملخص لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 إلى مجلس الإدارة خلال عام 2016، وتم استعراضه واعتماده من قبل المجلس.

ملحق – أ

تقرير حول نظم الرقابة الداخلية

28 يونيو 2016

برايس ووترهاوس كوبرز
الشطي وشركاه، برج الراية II
الدور 23 – 24
ص.ب: 1753 الصفاة 13018 الشرق، الكويت
تلفون: 5777 2227 965+ – فاكس: 5888 2227 965+
www.pwc.com

السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك. المحترمين
بنك الخليج ش.م.ك.
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

بناء على تكليفكم لنا بتاريخ 24 فبراير 2016، فلقد قمنا بفحص سجلاتكم المحاسبية ، وكذلك السجلات الأخرى ، كما قمنا بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى مصرفكم ، التي كانت مطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وذلك فيما يختص بنواحي الأعمال التالية الخاصة بمصرفكم :

1. حوكمة الشركات
2. الخدمات المصرفية الشخصية
3. الخدمات المصرفية للشركات
4. الخزينة
5. الاستثمارات
6. الخدمات المصرفية الدولية
7. مكافحة غسيل الأموال
8. إدارة المخاطر
9. العمليات
10. تكنولوجيا المعلومات
11. الموارد البشرية
12. المالية
13. الشؤون القانونية
14. إدارة المرافق
15. شكاوى العملاء
16. التدقيق الداخلي
17. الإلتزام
18. الحفاظ على سرية معلومات وبيانات العملاء
19. أنشطة الأوراق المالية
20. الضوابط الرقابية لمكافحة الاحتيال

وقد تم الفحص وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات الواردة فيما يلي :

دليل الإرشادات العامة الذي أصدره بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 ؛

تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة (2012/Instruction No. 2/BS/IBS/284) المؤرخة في 20 يونيو 2012 ، ويشمل ذلك المحور الرابع

من التعليمات بشأن إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية ؛

تعليمات بنك الكويت المركزي (2013/Instructions No. 2/BS/IBS/308) المؤرخة في 23 يوليو 2013 ، بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ؛

تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2012/Instructions No. 2/BS/IBS/278) الصادرة في 9 فبراير 2012 ، بشأن المحافظة على سرية ما لدى البنوك من معلومات وبيانات خاصة بعملائهم؛

كما يغطي التقرير مراجعتنا لمستوى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك لمكافحة حوادث الاختلاس أو أي حوادث احتيال أخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

يتضمن التقرير متابعة لملاحظات اثيرت في تقرير مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية السابق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ورأينا حول مدى كفاية الإجراءات التي قام بها البنك في ذلك الصدد.

هذا ونود أن نشير إلى أنه من بين مسؤولياتكم كأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك. العمل على إرساء النظم المحاسبية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية. من أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من الاضطلاع على التقديرات والأحكام لقياس النتائج المرجوة مقارنة مع تكلفة المعلومات الإدارية وإجراءات الرقابة . أن الهدف من هذا التقرير هو أن يقدم إليكم تأكيدات معقولة (وليست مطلقة) أن موجودات البنك محمية ضد الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفات أو استخدامات غير مسؤولة ، وأن المخاطر المصرفية تتم مراقبتها وتقييمها بدقة ، وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة ، ويتم تسجيلها على نحو صحيح ، علاوة على تمكينكم من مزاولة كافة الأعمال بحيطة وحذر.

ونتيجة للمحدودية الكامنة في أي من الأنظمة المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية ، فإنه قد تحدث أخطاء أو أمور خارجة عن المألوف لا يتم اكتشافها . وكذلك فإن عملية تقييم الأنظمة لفترات مستقبلية مرتبطة بالخطر الناشئ عن احتمال عدم كفاية معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة بسبب تغيرات في الظروف أو نتيجة تدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات .

فبرأينا، آخذين في الاعتبار طبيعة وحجم أعمال البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 ، أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي قمنا بفحصها تتفق بشكل مرضي مع متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 ؛ تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة (2012/Instruction No. 2/BS/IBS/284) المؤرخة في 20 يونيو 2012 ، ويشمل ذلك المحور الرابع من التعليمات بشأن إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية ؛ تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2013/Instructions No. 2/BS/IBS/308) المؤرخة في 23 يوليو 2013 ، بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ؛ تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2012/Instructions No. 2/BS/IBS/278) الصادرة في 9 فبراير 2012 ، بشأن المحافظة على سرية ما لدى البنوك من معلومات وبيانات خاصة بعملائهم ؛ و وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، باستثناء الأمور الموضحة في الملحقين رقم 3 ورقم 4 المرفقين بهذا التقرير . وليس لهذه الاستثناءات أثراً جوهرياً على مدى معقولية البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

علاوة على ذلك ، قام البنك بإرساء عملية متابعة ربع سنوية حول الاستثناءات الواردة في التقرير للتأكد من القيام باتخاذ الإجراءات التصحيحية للتعامل مع الاستثناءات التي تم تحديدها خلال مرحلة مراجعة الرقابة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

خالد إبراهيم الشطي
سجل مراقبي الحسابات رقم 175 فئة أ – الكويت
برايس ووترهاوس كوبرز – الشطي وشركاه

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال:

وفقـا للتعليمـات الصـادرة مـن بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنـك الكويت المركزي رقم 2/ر ب- ر ب أ/2014/336) يجـب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 12% بحلول عام 2014، و 12.5%، و13% بحلول عامي 2015 و 2016 على التوالي. تتكون الشريحة الأولى من رأس المال من شـريحة حقوق المسـاهمين العامة 1 (CET 1) والشـريحة الإضافية 1 (AT1). وتتكون شـريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصًا أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر). تم تحديد بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ولهذا فيجب عليه الاحتفاظ برأس مال اضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين 1 (CET 1) بنسبة 1%. ويجب الوفاء بالمتطلب الجديد بحلول عام 2016.

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي لبنك الخليج ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

(بالمليون دينار كويتي)			
عناصر رأس المال	**31 ديسمبر 2016**	31 ديسمبر 2015	الفارق
شريحة حقوق المساهمين 1 من رأس المال: الادوات والاحتياطيات			
رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا علاوة إصدار الأسهم	**457.8**	457.8	–
الأرباح المحتفظ بها	**116.6**	94.0	22.6
إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى)	**69.9**	57.2	12.7
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**644.3**	609.0	35.3
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	–	–	–
استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في تاريخ الميزانية العمومية)	**(70.8)**	(70.7)	(0.1)
إجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**(70.8)**	(70.7)	(0.1)
شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**573.5**	538.3	35.2
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: أدوات	–	–	–
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال: تعديلات رقابية	–	–	–
شريحة إضافية 1 إلى رأس المال	–	–	–
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1= شريحة حقوق المساهمين العامة 1+ الشريحة الإضافية 1)	**573.5**	538.3	35.2
الشريحة 2 من رأس المال: الادوات والمخصصات			
أدوات ضمن الشريحة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائدًا فائض الأسهم ذي الصلة	**100.0**	–	100.0
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**47.2**	44.9	2.3
الشريحة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**147.2**	44.9	102.3
الشريحة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية	–	–	–
الشريحة 2 من رأس المال	**147.2**	44.9	102.3
إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)	**720.7**	583.2	137.5
إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**3,897.8**	3,748.2	149.6
معدلات رأس المال والمصدات			

عناصر رأس المال	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	الفارق
			(بالمليون دينار كويتي)
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%14.7**	%14.4	%0.3
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%14.7**	%14.4	%0.3
إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%18.5**	%15.6	%2.9
متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 زائدًا المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية countercyclical buffer زائدًا متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	–	–	–
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**%2.5**	%2.5	%0.0
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	–	–	–
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%1.0**	–	–
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**%3.5**	%2.5	%1.0
الحد الأدنى الأساسي	–	–	–
الحد الأدنى الأساسي من شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**%10.5**	%9.0	%1.5
الحد الأدنى الأساسي من الشريحة 1	**%12.0**	%10.5	%1.5
الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**%13.0**	%12.5	%0.5
المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترجيح بالمخاطر)	–	–	–
استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials	–	–	–
استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية	–	–	–
حقوق خدمات الرهن (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	–	–	–
موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة)	–	–	–
الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات ضمن الشريحة 2	–	–	–
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	–	–	–
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	–	–	–
المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود العليا)	–	–	–
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقًا لأسلوب التصنيف الداخلي	–	–	–

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في ضمان الاحتفاظ بقاعدة رأس مال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) والموارد المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى مجموعات الأعمال المختلفة ويتم استخدام اختبار الضغط لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع الحد المقبول من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

الانكشافات لمخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	الفارق
			(بالمليون دينار كويتي)
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**3,775.7**	3,591.6	184.1
ناقصا: مخصص عام احترازي	**(175.0)**	(139.7)	(35.3)
صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	**3,600.7**	3,451.9	148.8
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1.6**	1.7	(0.1)
الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل	**295.5**	294.6	0.9
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	**3,897.8**	3,748.2	149.6

متطلبات رأس المال الرقابي			
مخاطر الائتمان	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	الفارق
			(بالمليون دينار كويتي)
بنود نقدية	–	–	–
مطالبات سيادية	**3.2**	–	3.2
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**4.5**	4.7	(0.2)
مطالبات على البنوك	**42.6**	22.9	19.7
مطالبات على الشركات	**261.3**	223.3	38.0
مطالبات على المشتقات الائتمانية (البائع لغرض الحماية)	**2.2**	2.7	(0.5)
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**155.8**	137.7	18.1
انكشافات القروض المتأخرة	**4.9**	4.7	0.3
انكشافات أخرى	**54.0**	53.0	1.0
رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**528.6**	449.0	79.6
ناقصاً: مخصص عام احترازي	**(24.5)**	(17.5)	(7.0)
صافي رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	**504.1**	431.5	72.6

	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	(بالمليون دينار كويتي) الفارق
مخاطر السوق			
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	–	–	–
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.2**	0.2	(0.0)
رأس المال المطلوب لمخاطر السوق	**0.2**	0.2	(0.0)
رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل	**41.4**	36.8	4.6
إجمالي رأس المال المطلوب	**545.7**	468.5	77.3

نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2015	الفارق
نسبة الشريحة 1	**%14.7**	%14.4	%0.3
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**%18.5**	%15.6	%2.9

إن إجمالي الانكشافات المرجحة بالمخاطر كما في 31 ديسمبر 2016 هو بمبلغ **3,897.8 مليون دينار كويتي** (2015: 3,748.2 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر رأس مال رقابي بنسبة 14 % (2015: 12.5%) بمبلغ **545.7 مليون دينار كويتي** (2015: 468.5 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2016 هو بمبلغ **720.7 مليون دينار كويتي** (2015: 583.2 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة **18.5%** (2015: 15.6%).

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

تم اعتماد مستند سياسة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 8 يوليو 2015 والذي يوفر المعلومات اللازمة المتعلقة بفلسفة إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق. ويعزز نظام إدارة مخاطر الشركات ERM الذي يتضمن كافة جوانب إدارة المخاطر من نظام إدارة المخاطر بالبنك.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأسمال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة مناسبا. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر. كما قام البنك بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه البنك.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات 2012 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والعام. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

يتبع البنك منهجًا قويًا لإدارة المخاطر ويدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك للتقلبات في تقييم الأصول والربحية.

لدى البنك مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعة داخليًا. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع مجلس الإدارة. ويتم تقييم المستند بصورة دورية وتعديله بما يتفق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. ويستعين البنك بسياسة ائتمان مفصلة معتمدة من قبل المجلس وتتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشاديًا يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متماثل في كافة أنشطة الإقراض لدى البنك. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشافات مخاطر الائتمان المقبولة على مستوى الدول. ويتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان التنفيذية والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضة من قبل مجلس الإدارة في ضوء إرشادات بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف انكشافه للمخاطر طبقًا لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف الصناعات. ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقًا لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما يطبق البنك إجراء تصنيف مخاطر المحافظ والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية. ويمتد تصنيف مخاطر المحافظ إلى مستوى مدير العلاقات كما تخضع إجراءات مواجهة المخاطر لتقييم أداء الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز سبل التعامل الأولية ومزيد من التحسن في جودة الموجودات.

كما يستعين البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة تسعير لتسهيلات الائتمان الممنوحة إلى عملاء الشركات. ويستند النموذج إلى افتراض توافق التسعير مع المخاطر المتضمنة في العروض. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين والسماح بتسعير ملائم لعملاء البنك. ولقد خضع نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر للعمل بشكل آلي بالكامل كما تم إدراجه ضمن عمليات اتخاذ القرارات.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك ويتيح للبنك الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي يواجهها البنك وخطة الأعمال. ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز

الائتمان (القطاعات وتركزات الشركات) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير عل قيمة الضمان وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيف محفظة الإقراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطقية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

تتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية الكبرى والصغرى.

إن معدل كفاية رأس المال طبقًا للركن 1 (بازل 3) هو بنسبة 18.49 % (2015: 15.56%) ومعدل كفاية رأس المال المقابل طبقًا للإجراء الداخلي لتقييم كفاية رأس المال هو بنسبة 17.54 % (2015: 14.36%).

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة الائتمان التنفيذية في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل المتعلق بإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تؤدي الحركات في قيم أو أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محفظه (الموجودات والأدوات المالية).

يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك وكذلك احتفاظه بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم وضع حدود مراكز الوسطاء من الأفراد والتداول لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية الموضوعة طبقًا لقدرة البنك على تحمل المخاطر ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة السبعة (G7) بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأدوات المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية لدى البنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن أي قدر جوهري من مخاطر أسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدودا.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح (24) حول البيانات المالية مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب البنك التأثير على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهرًا وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقًا لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر أسعار الفائدة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك لإدارتها وإطار العمل المعد لذلك.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية الخاصة بالبنك في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويلتزم البنك بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

وفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "متاحة للبيع". ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. وتم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير أحداث خارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية مخاطر التشغيل بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات التشغيل لدى البنك. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخليًا عن مخالفة حسب الإجراءات واللوائح والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك بيانات ومعلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول SunGard للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية.

الانكشافات لمخاطر الائتمان

يستعين البنك بنظام موديز Moody لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لدى بنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان قبل تعديلات عامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**31 ديسمبر 2016**	31 ديسمبر 2015	الفارق
الانكشافات الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	**5,684.4**	5,616.6	67.80
الانكشافات غير الممولة لإجمالي مخاطر الائتمان	**1,568.9**	1,577.1	(8.2)
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**7,253.3**	7,193.7	59.6

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2016 هو بنسبة 78.4% (2015: 78.1%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر

(ألف دينار كويتي)	2016			2015		
	ممول	غير ممول	المجموع	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	**48,832**	–	**48,832**	49,328	–	49,328
المطالبات على الدول السيادية	**1,102,011**	**17**	**1,102,028**	1,095,528	31	1,095,559
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**191,445**	**1,489**	**192,934**	147,990	1,223	149,213
المطالبات على البنوك	**477,343**	**324,926**	**802,269**	398,563	276,147	674,710
المطالبات على الشركات	**1,920,363**	**1,121,573**	**3,041,936**	1,849,698	1,124,212	2,973,910
المطالبات على المشتقات الائتمانية (لغرض حماية البائع)	–	**86,891**	**86,891**	–	88,653	88,653
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,216,886**	**40,283**	**1,257,169**	1,162,462	41,202	1,203,664
الانكشافات للقروض المتأخرة	**85,752**	**84**	**85,836**	105,960	346	106,306
انكشافات أخرى	**485,611**	**1,203**	**486,814**	680,665	9,143	689,808
الإجمالي	**5,528,243**	**1,576,466**	**7,104,709**	5,490,194	1,540,957	7,031,151

إن متوسط إجمالي الانكشافات الممولة لمخاطر الائتمان لسنة 2016 هو بنسبة **77.81%** (2015: 78.08%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2015 حتى 31 ديسمبر 2016 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 - حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	**51,750**	-	-	-	-	-	**51,750**
المطالبات على الدول السياسية	**1,150,260**	**83,473**	-	**3,064**	**22,954**	-	**1,259,751**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**149,515**	**77,848**	-	-	-	-	**227,363**
المطالبات على البنوك	**25,428**	**374,139**	**233,498**	**21,225**	**248,660**	**1,691**	**904,641**
المطالبات على الشركات	**2,667,683**	**219,130**	**11,868**	**9,818**	**89,924**	-	**2,998,423**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	**59,680**	-	-	-	-	**59,680**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,275,383**	-	-	-	-	-	**1,275,383**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**77,570**	-	-	-	-	-	**77,570**
انكشافات أخرى	**391,383**	**3,886**	**746**	**2,627**	-	**48**	**398,690**
الإجمالي	**5,788,972**	**818,156**	**246,112**	**36,734**	**361,538**	**1,739**	**7,253,251**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%**79.8**	%**11.3**	%**3.4**	%**0.5**	%**5.0**	%**0.0**	%**100.0**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 - حسب المنطقة

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	62,131	-	-	-	-	-	62,131
المطالبات على الدول السيادية	1,100,753	62,781	-	-	-	-	1,163,534
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	127,555	40,559	-	-	5,084	-	173,198
المطالبات على البنوك	20,261	265,855	205,043	37,697	228,614	554	758,024
المطالبات على الشركات	2,691,802	235,730	6,551	9,870	99,926	-	3,043,879
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	89,532	-	-	-	-	89,532
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,259,473	165	687	217	293	-	1,260,835
الانكشافات للقروض المتأخرة	89,732	-	-	-	-	-	89,732
انكشافات أخرى	544,810	4,226	774	2,879	-	167	552,856
الإجمالي	5,896,517	698,848	213,055	50,663	333,917	721	7,193,721
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%82.0	%9.7	%3.0	%0.7	%4.6	%0.0	%100.0

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من **5.79 مليار دينار كويتي** (**80%** من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2016 مقارنة بمبلغ 5.90 مليار دينار كويتي (نسبة 82 % من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2015.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2016 و2015 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 (المتوسط) – حسب المنطقة

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	**48,832**	–	–	–	–	–	**48,832**
المطالبات على الدول السيادية	**1,027,147**	**65,539**	–	**2,330**	**7,012**	–	**1,102,028**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**147,681**	**41,943**	–	–	**3,310**	–	**192,934**
المطالبات على البنوك	**35,688**	**295,379**	**202,553**	**34,818**	**233,407**	**424**	**802,269**
المطالبات على الشركات	**2,744,101**	**179,084**	**10,106**	**17,332**	**91,313**	–	**3,041,936**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	–	**86,891**	–	–	–	–	**86,891**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**1,257,104**	**16**	–	**15**	**18**	**16**	**1,257,169**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**85,836**	–	–	–	–	–	**85,836**
انكشافات أخرى	**479,142**	**3,985**	**801**	**2,762**	–	**124**	**486,814**
الإجمالي	**5,825,531**	**672,837**	**213,460**	**57,257**	**335,060**	**564**	**7,104,709**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	**%82.0**	**%9.5**	**%3.0**	**%0.8**	**%4.7**	**%0.0**	**%100**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 (المتوسط) – حسب المنطقة

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	الإجمالي
بنود نقدية	49,328	–	–	–	–	–	49,328
المطالبات على الدول السيادية	1,044,684	50,643	–	232	–	–	1,095,559
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	99,075	40,631	–	–	9,507	–	149,213
المطالبات على البنوك	19,168	214,695	174,891	65,700	199,707	549	674,710
المطالبات على الشركات	2,705,593	140,256	4,510	5,220	118,331	–	2,973,910
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	6,878	81,775	–	–	–	–	88,653
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,201,663	209	919	233	442	198	1,203,664
الانكشافات للقروض المتأخرة	106,306	–	–	–	–	–	106,306
انكشافات أخرى	677,023	4,403	1,021	7,035	–	326	689,808
الإجمالي	5,909,718	532,612	181,341	78,420	327,987	1,073	7,031,151
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية	%84.1	%7.5	%2.6	%1.1	%4.7	%0.0	%100

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 - حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	**51,750**	-	-	-	-	-	-	**51,750**
المطالبات على الدول السيادية	-	**180,961**	-	-	**5**	-	-	**1,078,785**	**1,259,751**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	**4,784**	**145,441**	-	-	-	**77,138**	**227,363**
المطالبات على البنوك	-	**801,853**	**45**	**49,150**	**10,123**	-	-	**43,470**	**904,641**
المطالبات على الشركات	**144,103**	**395,312**	**451,957**	**82,981**	**877,685**	**295,667**	**306,097**	**444,621**	**2,998,423**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	**59,680**	-	-	-	-	-	-	**59,680**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**1,217,068**	**1**	**20,248**	**396**	**24,076**	**5,441**	**80**	**8,073**	**1,275,383**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**13,833**	-	**15,227**	-	**94**	**16**	**41,176**	**7,224**	**77,570**
انكشافات أخرى	**34,300**	-	-	-	-	-	**107,222**	**257,168**	**398,690**
المجموع	**1,409,304**	**1,489,557**	**492,261**	**277,968**	**911,983**	**301,124**	**454,575**	**1,916,479**	**7,253,251**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	**%19.4**	**%20.5**	**%6.8**	**%3.8**	**%12.6**	**%4.2**	**%6.3**	**%26.4**	**%100**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 - حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	62,131	-	-	-	-	-	-	62,131
المطالبات على الدول السيادية	-	233,907	-	-	35	-	-	929,592	1,163,534
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	6,785	84,024	-	-	-	82,389	173,198
المطالبات على البنوك	-	660,595	4,129	40,897	13,805	62	2,076	36,460	758,024
المطالبات على الشركات	2,540	360,083	442,675	88,100	945,479	354,286	366,313	484,403	3,043,879
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	-	89,532	-	-	-	-	-	-	89,532
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,204,057	-	22,521	194	21,957	4,926	-	7,180	1,260,835
الانكشافات للقروض المتأخرة	15,346	-	16,197	-	106	34	50,985	7,064	89,732
انكشافات أخرى	118,094	6,097	-	-	-	-	268,203	160,462	552,856
المجموع	1,340,037	1,412,345	492,307	213,215	981,382	359,308	687,577	1,707,550	7,193,721
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال	%18.6	%19.7	%6.8	%3.0	%13.6	%5.0	%9.6	%23.7	%100.0

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة استحقاق:

الجدول التالي يبين تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)	لغاية شهر	1-3 أشهر	3-6 أشهر	6-12 أشهر	1-3 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	**51,750**	–	–	–	–	–	**51,750**
المطالبات على الدول السيادية	**477,672**	**307,547**	**133,762**	**52,000**	**223,326**	**65,444**	**1,259,751**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**588**	–	–	–	**42,698**	**184,077**	**227,363**
المطالبات على البنوك	**291,931**	**116,956**	**61,676**	**111,590**	**184,899**	**137,589**	**904,641**
المطالبات على الشركات	**255,440**	**512,884**	**415,734**	**396,291**	**724,807**	**693,267**	**2,998,423**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	–	**30,605**	**4,591**	**24,484**	–	–	**59,680**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**97,939**	**16,968**	**13,599**	**17,400**	**108,505**	**1,020,972**	**1,275,383**
الانكشافات للقروض المتأخرة	**65,452**	**52**	**79**	**166**	**2,056**	**9,765**	**77,570**
انكشافات أخرى	**184,834**	**87,642**	**59,113**	**20,841**	**5,463**	**40,797**	**398,690**
المجموع	**1,425,606**	**1,072,654**	**688,554**	**622,772**	**1,291,754**	**2,151,911**	**7,253,251**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	**%19.7**	**%14.8**	**%9.5**	**%8.6**	**%17.8**	**%29.6**	**%100.0**

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015

(بالألف دينار كويتي)	لغاية شهر	1-3 أشهر	3-6 أشهر	6-12 أشهر	1-3 سنة	أكثر من 3 سنوات	الإجمالي
بنود نقدية	62,131	–	–	–	–	–	62,131
المطالبات على الدول السيادية	573,958	213,012	172,351	76,379	99,829	28,005	1,163,534
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	125	4,750	41	155	22,204	145,923	173,198
المطالبات على البنوك	328,006	95,141	34,069	118,595	92,110	90,103	758,024
المطالبات على الشركات	228,904	842,694	411,354	213,978	650,523	696,426	3,043,879
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	–	–	–	30,350	59,182	–	89,532
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	132,544	16,832	15,119	21,248	105,482	969,610	1,260,835
الانكشافات للقروض المتأخرة	76,810	205	44	148	1,265	11,260	89,732
انكشافات أخرى	118,303	345,379	20,222	18,500	11,619	38,833	552,856
المجموع	1,520,781	1,518,013	653,200	479,353	1,042,214	1,980,160	7,193,721
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	%21.1	%21.1	%9.1	%6.7	%14.5	%27.5	%100.0

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يبين الجدول التالي تحليل للقروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2016

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	**13,833**	**25,913**	**12,081**	**%46.6**
مالية	–	–	–	**%0.0**
تجارية	**15,203**	**17,485**	**2,305**	**%13.2**
النفط الخام والغاز	–	–	–	**%0.0**
إنشاءات	**51**	**111**	**2,641**	**%2379.3**
تصنيع	**2**	**20**	**18**	**%90**
عقارات	**41,176**	**41,176**	–	**%0.0**
أخرى	**7,203**	**8,691**	**1,548**	**%17.8**
الإجمالي	**77,468**	**93,396**	**18,593**	**%19.9**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2015

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	15,346	29,302	13,957	%47.6
مالية	–	–	10	%0.0
تجارية	16,195	17,347	1,163	%6.7
النفط الخام والغاز	–	–	–	%0.0
إنشاءات	47	169	2,791	%1651.5
تصنيع	20	31	11	%35.48
عقارات	50,985	50,985	–	%0.0
أخرى	7,060	7,802	752	%9.6
الإجمالي	89,653	105,636	18,684	%17.7

انخفضت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 12.2 مليون دينار كويتي في عام 2016 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و 24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل لمصروفات المخصصات والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال عام 2016 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)	تحميل / (إفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
قروض شخصية	**15,667**	**(3,583)**	**12,084**
مالية	**(10)**	**13,064**	**13,054**
تجارية	**1,142**	**(20)**	**1,122**
النفط الخام والغاز	-	**600**	**600**
إنشاءات	**(150)**	**(433)**	**(583)**
تصنيع	**7**	**1,381**	**1,388**
عقارات	**5,000**	**(30,131)**	**(25,131)**
أخرى	**796**	**37,221**	**38,017**
المجموع	**22,452**	**18,099**	**40,551**

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال عام 2015 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالألف دينار كويتي)	تحميل / (إفراج عن) مخصص انخفاض القيمة		
	مخصص محدد	مخصص عام	إجمالي المخصص
قروض شخصية	2,522	4,503	7,025
مالية	10	(1,597)	(1,587)
تجارية	(48)	296	248
النفط الخام والغاز	-	581	581
إنشاءات	235	(149)	86
تصنيع	11	8,451	8,462
عقارات	20,000	32,079	52,079
أخرى	1,984	9,385	11,369
المجموع	24,714	53,549	78,263

لا تتضمن المخصصات المحملة المحددة أعلاه مبلغ **22.5 مليون دينار كويتي** (2015: 25.8 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية:

فيما يلي التقسيم الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2016

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
(بالألف دينار كويتي)	**الجزء المتأخر**	**الرصيد القائم**	**المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية**	**غطاء المخصصات المحددة**
الكويت	**77,468**	**93,396**	**18,593**	**%19.9**
دول الشرق الأوسط الأخرى	–	–	–	**%0.0**
غرب أوروبا	–	–	–	**%0.0**
أمريكا وكندا	–	–	–	**%0.0**
آسيا الباسفيك	–	–	–	**%0.0**
باقي دول العالم	–	–	–	**%0.0**
المجموع	**77,468**	**93,396**	**18,593**	**%19.9**

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2015

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
الكويت	89,653	105,636	18,684	%17.7
دول الشرق الأوسط الأخرى	–	–	–	%0.0
غرب أوروبا	–	–	–	%0.0
أمريكا وكندا	–	–	–	%0.0
آسيا الباسفيك	–	–	–	%0.0
باقي دول العالم	–	–	–	%0.0
المجموع	89,653	105,636	18,684	%17.7

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
(بالألف دينار كويتي)	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	**51,750**	–	**51,750**	**51,750**	–	–	**51,750**
المطالبات على الدول السيادية	**1,259,746**	**5**	**1,259,751**	**1,259,746**	**3**	**170**	**1,259,919**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**226,242**	**1,121**	**227,363**	**226,242**	**561**	–	**226,803**
المطالبات على البنوك	**526,723**	**377,918**	**904,641**	**526,723**	**187,941**	**4,060**	**718,724**
المطالبات على الشركات	**1,912,052**	**1,086,371**	**2,998,423**	**1,912,052**	**492,167**	**5,161**	**2,409,380**
مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	–	**59,680**	**59,680**	–	**59,680**	–	**59,680**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	**1,232,159**	**43,224**	**1,275,383**	**1,232,159**	**18,629**	–	**1,250,788**
انكشافات القروض المتأخرة	**77,468**	**102**	**77,570**	**77,468**	**51**	–	**77,519**
انكشافات أخرى	**398,258**	**432**	**398,690**	**398,258**	**216**	–	**398,474**
المجموع	**5,684,398**	**1,568,853**	**7,253,251**	**5,684,398**	**759,248**	**9,391**	**6,453,037**

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
(بالألف دينار كويتي)	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل التحويل الائتماني	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	62,131	–	62,131	62,131	–	–	62,131
المطالبات على الدول السيادية	1,163,499	35	1,163,534	1,163,499	17	159	1,163,675
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	171,516	1,682	173,198	171,516	902	–	172,418
المطالبات على البنوك	454,626	303,398	758,024	454,626	149,721	1,481	605,828
المطالبات على الشركات	1,909,772	1,134,107	3,043,879	1,909,772	515,519	1,542	2,426,833
مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	–	89,532	89,532	–	89,532	–	89,532
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,221,610	39,225	1,260,835	1,221,610	17,260	–	1,238,870
انكشافات القروض المتأخرة	89,655	77	89,732	89,655	38	–	89,693
انكشافات أخرى	543,821	9,035	552,856	543,821	8,817	–	552,638
المجموع	5,616,630	1,577,091	7,193,721	5,616,630	781,806	3,182	6,401,618

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقا لمعايير بازل 3، سيتم عدم تحقق العقارات كضمان خلال خمس سنوات اعتبارًا من 31 ديسمبر 2014 مع اقتطاع إضافي بنسبة 10% كل سنة. في 31 ديسمبر 2016، تم تطبيق اقتطاع بنسبة 80% (2015: 70%) على الضمان العقاري.

تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك التحفظ الشديد فيما يتعلق بالحد الأدنى لنسب تغطية الضمانات ويسانده نسب الاسترداد. عندما تنخفض قيمة الضمان المحتفظ به مقابل قرض معين إلى أقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة الاسترداد، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة تغطية الضمان المقررة. يتم تقييم الضمان العقاري مرة واحدة سنويا من قبل اثنين من مقيمي العقارات المستقلين (مع تطبيق التقييم الأقل من بين التقييمين) ويتم تقييم الأسهم المسعرة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة للرهونات المباشرة وشهرياً إذا كان محتفظ بها من خلال مدير محفظة.

في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / التضامنية لا تشكل أساليب مؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي لمعايير بازل 3.

عادة ما تكون القروض الاستهلاكية غير مضمونة ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" حيث يطالب صاحب العمل للعميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيدًا من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2016

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان					الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان			الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
(بالألف دينار كويتي)		عقارات مؤهلة	ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة				
بنود نقدية	51,750	–	–	–	51,750	–	–	–
المطالبات على الدول السيادية	1,259,919	–	3	–	1,259,916	22,954	–	22,954
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	226,803	–	4,378	–	222,425	32,435	–	32,435
المطالبات على البنوك	718,724	–	2,954	–	715,770	296,497	7,886	304,383
المطالبات على الشركات	2,409,380	74,114	464,520	–	1,870,746	4,158	1,862,431	1,866,589
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	59,680	–	–	–	59,680	15,609	–	15,609
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,250,788	24	132,794	–	1,117,970	–	1,112,783	1,112,783
انكشافات القروض المتأخرة	77,519	21,463	19,443	–	36,613	–	35,040	35,040
انكشافات أخرى	398,474	9,064	47,109	–	342,301	–	385,892	385,892
المجموع	6,453,037	104,665	671,201	–	5,677,171	371,653	3,404,032	3,775,685

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2015

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان					الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر		
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان			الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
(بالألف دينار كويتي)		عقارات مؤهلة	ضمان مالي مؤهل	كفالات مؤهلة				
بنود نقدية	62,131	–	–	–	62,131	–	–	–
المطالبات على الدول السيادية	1,163,675	–	17	–	1,163,658	–	–	–
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	172,418	–	4,160	–	168,258	32,635	5,084	37,719
المطالبات على البنوك	605,828	–	713	–	605,115	172,006	10,934	182,940
المطالبات على الشركات	2,426,833	142,175	487,286	–	1,797,372	11,062	1,775,249	1,786,311
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	89,532	–	–	–	89,532	21,548	–	21,548
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,238,870	218	131,070	–	1,107,582	–	1,101,571	1,101,571
انكشافات القروض المتأخرة	89,693	29,498	21,303	–	38,892	–	37,341	37,341
انكشافات أخرى	552,638	15,557	200,429	–	336,652	–	424,191	424,191
المجموع	6,401,618	187,448	844,978	–	5,369,192	237,251	3,354,370	3,591,621

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مبلغ معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكل للحدود لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة والتداول. ويستخدم البنك أيضًا قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقا لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

مخاطر السوق	**31 ديسمبر 2016**	31 ديسمبر 2015	(بالألف دينار كويتي) الفارق
مخاطر مركز أسعار الفائدة	–	–	–
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**126**	135	(9)
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق	**126**	135	(9)
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	**1,575**	1,688	(113)

في 31 ديسمبر 2016، كان إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق **126 ألف دينار كويتي** (2015: 135 ألف دينار كويتي) مساويا للموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق والبالغ قيمتها **1.6 مليون دينار كويتي** (2015: 1.7 مليون دينار كويتي).

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاثة مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات، الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	**25,437**	**%18**	**4,579**
الخدمات المصرفية التجارية	**74,037**	**%15**	**11,106**
الخدمات المصرفية للأفراد	**66,302**	**%12**	**7,956**
الإجمالي	**165,776**		**23,641**
إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل			**295,513**

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2015

(بالألف دينار كويتي)	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	24,915	%18	4,485
الخدمات المصرفية التجارية	76,369	%15	11,455
الخدمات المصرفية للأفراد	63,594	%12	7,631
الإجمالي	164,878		23,571
إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل			294,638

وفقا لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات لمدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا محدد مسبقًا. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات غير المتولدة من الفوائد مع استبعاد الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في السجلات المصرفية. إن إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في 31 ديسمبر 2016 والبالغ **23.6 مليون دينار كويتي** (2015: 23.6 مليون دينار كويتي) كان مساويا للانكشاف المرجح بمخاطر التشغيل والمقدر بمبلغ **295.5 مليون دينار كويتي** (2015: 294.6 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا يتداول بنك الخليج في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في الأوراق المالية في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "متاحة للبيع" أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تتطلب القيم العادلة للأدوات غير المسعرة تقديرًا جوهريًا. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر شراء معلن. يستخدم البنك خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2016

(بالألف دينار كويتي)	أسهم متداولة علنًا	أسهم غير متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية – متاحة للبيع	**16,477**	**26,726**	**43,203**
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	**790**	**4,763**	**5,553**
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	**2,307**	**3,742**	**6,048**
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية			**4,041**

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2015

(بالألف دينار كويتي)	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية – متاحة للبيع	19,624	27,209	46,833
أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1)	(3,713)	4,965	1,252
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	2,355	3,265	5,620
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية			6,910

لدى البنك استثمار جوهري في مؤسسة مالية تم تصنيفه كاستثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع.

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

إن حساسية صافي إيرادات الفوائد تجاه التغيرات في أسعار الفائدة مبينة في إيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالحد الأقصى للانكشاف بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. ذلك حيث تخصص حدود الانكشاف الأعلى للأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية، في حين تطبق حدود الانكشاف المنخفضة على الاطراف المقابلة ذات درجات التصنيف الأقل. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك الى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة للمشتقات، فقد تم تطوير هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالمشتقات. وقد تم تصميم هياكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب حدود المنتجات بما في الحد الأقصى من مخاطر التسليم اليومية.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي بحد أدنى 3% اعتبارا من 2015/12/31. ويتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. ويمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

(ألف دينار كويتي)

		31ديسمبر2016	31ديسمبر2015	الفارق
	إطار العمل الخاص بنسبة الرفع المالي			
	الانكشافات داخل الميزانية			
1.	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات)	**5,467,115**	5,437,716	29,399
2.	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	–	–	–
3.	**اجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البند 1 و2)**	**5,467,115**	5,437,716	29,399
	انكشافات المشتقات			
4.	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	–	–	–
5.	المبالغ المضافة الى PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	–	–	–
6.	الإجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية طبقًا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي	–	–	–
7.	(الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	–	–	–
8.	(المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء)	–	–	–
9.	المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتبة	**59,680**	89,532	(29,852)
10.	(المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	–	–	–
11.	**إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10)**	**59,680**	89,532	(29,852)
	انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية			–
12.	إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة)	–	–	–
13.	(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية)	–	–	–
14.	انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات تمويل الاوراق المالية	–	–	–
15.	انكشافات معاملات الوكلاء	–	–	–
16.	**إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	–	–	–
	انكشافات أخرى خارج الميزانية			
17.	انكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	**2,562,569**	2,179,559	383,010
18.	(تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ المكافئة للتحويل الائتماني)	**(1,632,848)**	(1,341,352)	(291,496)
19.	**البنود خارج الميزانية (مجموع البندين 17 و 18)**	**929,721**	838,207	91,514
	رأس المال وإجمالي الانكشافات			
20.	الشريحة 1 من رأس المال	**573,492**	538,256	35,236
21.	إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و 11 و 16 و 19)	**6,456,516**	6,365,455	91,061
	نسبة الرفع المالي			
22.	**نسبة الرفع المالي طبقًا لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21))**	**%8.88**	%8.46	%0.43

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية وفقا للبيانات المالية المنشورة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع

(بالألف دينار كويتي)

	البند	**31 ديسمبر 2016**	31 ديسمبر 2015	الفارق
.1	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المنشورة	**5,467,115**	5,437,716	29,399
.2	تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي	–	–	–
.3	تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع	–	–	–
.4	تعديلات للأدوات المالية المشتقة	**59,680**	89,532	(29,852)
.5	تعديلات لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان)	–	–	–
.6	تعديلات للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ المكافئة الائتمانية للانكشافات خارج الميزانية)	**929,721**	838,207	91,514
.7	تعديلات أخرى	–	–	–
.8	الانكشاف لنسبة الرفع	**6,456,516**	6,365,455	91,061

بنك محلي باعتراف عالمي

THE ASIAN BANKER®

GUINNESS WORLD RECORDS
RECORD HOLDER

جوائز إيجن بانكر الإقليمية

أفضل منتج لبطاقة ائتمان في الشرق الأوسط
عن برنامج مكافآت الخليج – **2016**

أفضل تطبيق لتكنولوجيا أمن المعلومات
عبر الإنترنت والهاتف النقال في
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – **2016**

أفضل تطبيق لتكنولوجيا إدارة مخاطر الأعمال
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - **2016**

موسوعة غينيس للأرقام القياسية

الدانة، **مليون دينار كويتي** أكبر جائزة مرتبطة
بحساب مصرفي في العالم - **2017**

البيانـــات
الماليـــة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 66

بيان الدخل 70

بيان الدخل الشامل 71

بيان المركز المالي 72

بيان التدفقات النقدية 73

بيان التغيرات في حقوق الملكية 74

إيضاحات حول البيانات المالية 75

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 5000 2295 / 2880 2245
فاكس: 6419 2245
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062 الكويت
هاتف: 8060 2243 - 8844 2240 965 +
فاكس: 2080 2245 - 8855 2240 965 +
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

أ) انخفاض قيمة القروض والسلف

يتم المحاسبة عن القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصصات لانخفاض القيمة. إن انخفاض قيمة القروض والسلف يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات ويتعين على الإدارة تحديد تلك القروض والسلف التي تتعرض لانخفاض القيمة وإجراء تقييم موضوعي لأدلة انخفاض القيمة وقيمة الضمان وتقييم المبلغ الممكن استرداده. ونظرًا لأهمية القروض والسلف وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، فإنها تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وفي الإيضاح 12 حول البيانات المالية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومتابعة القروض والسلف للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد القروض والسلف التي تعرضت لانخفاض القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. وقمنا باختيار عينة من تسهيلات القروض بالتركيز على تلك التي ترتبط بها الاحتمالية الأكثر جوهرية لانخفاض القيمة نظراً لعدم التأكد المتزايد من الاسترداد في ظل الظروف الحالية في السوق، وتقييم الإدارة حول المبلغ الممكن استرداده والذي تم التحقق منه على وجه التحديد.

بالنسبة للقروض غير منتظمة السداد التي تم اختيارها، قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. إضافة إلى ذلك، قمنا باختيار عينات من القروض منتظمة السداد وتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشرات على مخاطر تعثر إضافية. وقمنا أيضاً بتقييم ما إذا كانت إفصاحات البيانات المالية تعكس بصورة ملائمة تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه حال توفرها وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي

والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ

من العيبان والعصيمي وشركاهم

عضو في إرنست ويونغ

طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

23 يناير 2017

الكويت

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	**2016** **ألف دينار كويتي**	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	3	**179,645**	167,348
مصروف فوائد	4	**(62,865)**	(48,453)
صافي إيرادات فوائد		**116,780**	118,895
صافي أتعاب وعمولات	6	**31,374**	30,093
صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات	7	**9,292**	8,503
أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية		**4,041**	6,910
إيرادات توزيعات أرباح		**4,761**	2,020
إيرادات أخرى		**2,393**	2,035
إيرادات التشغيل		**168,641**	168,456
مصروفات موظفين		**42,134**	40,986
تكاليف إشغال		**4,121**	3,874
استهلاك		**2,818**	2,318
مصروفات أخرى		**14,108**	13,061
مصروفات التشغيل		**63,181**	60,239
ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**105,460**	108,217
تحميل مخصصات:			
– محددة	5	**2,958**	70,446
– عامة	12,18	**37,593**	7,817
استردادات قروض بالصافي بعد الشطب	12	**2,503**	(14,455)
خسارة انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية		**5,913**	3,424
خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى	14	**11,396**	–
		60,363	67,232
ربح التشغيل		**45,097**	40,985
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**135**	135
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**451**	415
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**1,117**	1,018
الزكاة		**451**	415
ربح السنة		**42,943**	39,002
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	8	**15**	13

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**42,943**	39,002
إيرادات شاملة أخرى		
بنود يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:		
استثمارات في أوراق مالية:		
صافي الأرباح المحققة من البيع	**(2,932)**	(6,995)
خسارة انخفاض في القيمة	**5,913**	3,424
صافي الأرباح (الخسائر) غير المحققة	**1,442**	(4,473)
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:		
إعادة تقييم مباني ومعدات	**(391)**	127
إيرادات شاملة أخرى للسنة	**4,032**	(7,917)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**46,975**	31,085

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	**2016** **ألف دينار كويتي**	2015 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**665,520**	837,048
أذونات وسندات خزانة	10	**372,919**	245,609
سندات بنك الكويت المركزي	11	**376,240**	361,425
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**108,013**	34,107
قروض وسلف للبنوك	12	**136,606**	80,858
قروض وسلف للعملاء	12	**3,445,997**	3,633,591
استثمارات في أوراق مالية	13	**146,181**	115,117
موجودات أخرى	14	**186,642**	101,439
مباني ومعدات		**28,997**	28,522
مجموع الموجودات		**5,467,115**	5,437,716
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	15	**480,364**	261,384
ودائع من المؤسسات المالية	15	**824,680**	726,032
ودائع العملاء	16	**3,395,340**	3,837,422
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	17	**100,000**	–
مطلوبات أخرى	18	**93,239**	74,622
إجمالي المطلوبات		**4,893,623**	4,899,460
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**304,813**	304,813
احتياطي قانوني	20	**21,433**	16,923
علاوة إصدار أسهم	20	**153,024**	153,024
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**18,610**	19,001
احتياطي أسهم خزينة	21	**24,246**	24,246
احتياطي القيمة العادلة		**5,553**	1,130
أرباح محتفظ بها		**116,570**	89,777
		644,249	608,914
أسهم خزينة	21	**(70,757)**	(70,658)
إجمالي حقوق الملكية		**573,492**	538,256
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,467,115**	5,437,716

عمر قتيبة الغانم
(رئيس مجلس الإدارة)

انطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**42,943**	39,002
تعديلات:			
تعديل معدل الفائدة الفعلي		**(401)**	(1,445)
(أرباح) خسائر القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان	7	**(495)**	369
أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية		**(4,041)**	(6,910)
إيرادات توزيعات أرباح		**(4,761)**	(2,020)
استهلاك		**2,818**	2,318
مخصصات خسائر قروض	5,12,18	**40,551**	78,263
خسائر انخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية		**5,913**	3,424
خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى		**11,396**	–
الحركة في تحويل العملات الأجنبية للقروض المساندة		–	120
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**93,923**	113,121
(الزيادة) / النقص في موجودات التشغيل:			
أذونات وسندات خزانة		**(127,310)**	(57,523)
سندات بنك الكويت المركزي		**(14,815)**	226,791
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(73,906)**	(12,107)
قروض وسلف للبنوك		**(56,311)**	47,132
قروض وسلف للعملاء		**147,878**	(128,389)
موجودات أخرى		**(96,599)**	3,005
الزيادة / (النقص) في مطلوبات التشغيل:			
المستحق للبنوك		**218,980**	(93,293)
ودائع من المؤسسات المالية		**98,648**	47,363
ودائع عملاء		**(442,082)**	175,698
مطلوبات أخرى		**19,241**	(5,585)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل		**(232,353)**	316,213
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات في أوراق مالية		**(75,580)**	(95,969)
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية		**47,067**	58,633
شراء مباني ومعدات		**(3,684)**	(2,986)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		**4,761**	2,020
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**(27,436)**	(38,302)
أنشطة التمويل			
صافي المتحصلات من إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة 2	17	**100,000**	–
توزيعات أرباح مدفوعة	22	**(11,640)**	–
شراء أسهم خزينة		**(99)**	(4,190)
سداد قروض مساندة		–	(44,040)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) أنشطة التمويل		**88,261**	(48,230)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(171,528)**	229,681
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**837,048**	607,367
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**665,520**	837,048
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية			
فوائد مستلمة		**182,043**	171,035
فوائد مدفوعة		**54,206**	49,886

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

			الاحتياطيات								
	رأس المال	أسهم منحة مقترحة	احتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إعادة تقييم عقارات	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي القيمة العادلة	أرباح محتفظ بها	إجمالي الاحتياطيات الفرعي	أسهم الخزينة	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2015	290,298	14,515	12,824	153,024	18,874	24,246	9,174	54,874	273,016	(66,468)	511,361
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	39,002	39,002	-	39,002
إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	127	-	(8,044)	-	(7,917)	-	(7,917)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	127	-	(8,044)	39,002	31,085	-	31,085
إصدار أسهم منحة (إيضاح 22)	14,515	(14,515)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,190)	(4,190)
المحول إلى الاحتياطي	-	-	4,099	-	-	-	-	(4,099)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2015	304,813	-	16,923	153,024	19,001	24,246	1,130	89,777	304,101	(70,658)	538,256
في 1 يناير 2016	**304,813**	**-**	**16,923**	**153,024**	**19,001**	**24,246**	**1,130**	**89,777**	**304,101**	**(70,658)**	**538,256**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	42,943	42,943	-	42,943
إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	(391)	-	4,423	-	4,032	-	4,032
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	(391)	-	4,423	42,943	46,975	-	46,975
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)	-	-	-	-	-	-	-	(11,640)	(11,640)	-	(11,640)
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(99)	(99)
المحول إلى الاحتياطي	-	-	4,510	-	-	-	-	(4,510)	-	-	-
في 31 ديسمبر 2016	**304,813**	**-**	**21,433**	**153,024**	**18,610**	**24,246**	**5,553**	**116,570**	**339,436**	**(70,757)**	**573,492**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2016

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 – 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقًا لقرار مجلس إدارة البنك في 23 يناير 2017. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح 27.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 بتاريخ 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقًا لمبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية كما تم تعديله بإعادة تقييم الموجودات المالية المصنفة كـ "متاحة للبيع" وعقود المشتقات والأرض ملك حر والمباني وفقًا للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

أُعدت البيانات المالية للبنك وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلب معيار المحاسبة الدولي 39: البيانات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع والذي يحل محله متطلب بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات النقدية المعمول بها (بالصافي بعد بعض فئات الضمان) والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها.

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليلاً يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق التعديلات التالية على المعايير السارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. لم يكن لتطبيق هذه التعديلات على المعايير أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء توضح التعديلات أساس معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة والذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءا منها) بدلا من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك العقار والآلات والمعدات؛ ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة. تسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي تأثير على البنك في ضوء عدم استخدام البنك لطريقة تعتمد على الإيرادات في استهلاك موجوداته غير المتداولة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – مبادرة الإفصاح

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي –1 دون إدخال أي تغييرات جوهرية عليها. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات التأثير المادي من معيار المحاسبة الدولي 1
- أنه يمكن الفصل بين البنود المحددة في بيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان المركز المالي
- أن الشركات تتمتع بالمرونة في الترتيب عند عرض الايضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة مجمعة في بند فردي واحد، وتوزيعها بين هذه البنود التي سوف – أو لن – يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

فضلا عن ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تسري عند عرض بنود الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان الدخل الشامل. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2016 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية كـ "موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "قروض ومدينون" أو "موجودات محتفظ بها حتى الاستحقاق" أو "موجودات مالية متاحة للبيع" ويقوم البنك بتصنيف مطلوباته المالية كـ "مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة".

تنقسم الموجودات المالية المصنفة كـ"مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إلى فئتين فرعيتين: موجودات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في البداية. يصنف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تمت حيازته بصفة أساسية لغرض البيع على المدى القصير أو إذا كان مدارًا ويتم تقييم أدائه ورفع التقارير حوله داخليا على أساس القيمة العادلة وفقًا لاستراتيجية استثمار موثقة. تصنف المشتقات أيضًا كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" ما لم يتم تصنيفها كمعاملات تغطية وتكون أدوات تغطية فعالة.

إن القروض والمدينين هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وغير مسعرة في سوق نشط. وتقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة لتعكس خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في استثمارات ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات فترات استحقاق ثابتة ويكون لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

تتمثل الاستثمارت المتاحة للبيع في تلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع أو استثمارات لا تتأهل لتصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض ومدينين.

تصنف المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة كـ "مطلوبات مالية لغير المتاجرة".

تحدد الإدارة تصنيف هذه الأدوات المالية في تاريخ الحيازة.

التحقق / عدم التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقًا للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن عمليات الشراء أو البيع بالطريقة الاعتيادية للموجودات المالية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامةً وفقًا للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم عدم تحقق الأصل المالي (كليًا أو جزئيًا):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزامًا بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو
- عندما يقوم البنك بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تحقق الأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمبلغ المقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشترى (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقدًا أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقًا للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عند الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتحقق الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

القياس

يتم تحقق جميع الأدوات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند إعادة القياس اللاحق، تدرج الموجودات المالية المصنفة كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل. تدرج أرصدة "القروض والمدينين" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص للانخفاض في القيمة. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصًا مخصص للانخفاض في القيمة، إن وجد. ويتم تحقق الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة مثل هذه الاستثمارات في بيان الدخل. وبالنسبة لتلك المصنفة كـ "متاحة للبيع" فيتم قياسها لاحقًا وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لتلك المصنفة كـ "متاحة للبيع" في بيان الدخل الشامل.

عند بيع الأصل "المتاح للبيع" أو تعرضه للانخفاض في القيمة، فإن تعديلات القيمة العادلة المتراكمة المتعلقة بذلك الأصل والمسجلة سابقًا في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزانة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للبنوك والعملاء وبعض الموجودات الأخرى كـ "قروض ومدينون".

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوقي معلن في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها إضافة إلى المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات غير المسعرة والتي يجب تسويتها عن طريق تسليم تلك الأدوات غير المسعرة تقاس بالتكلفة ناقصًا الخسارة من انخفاض القيمة إن وجدت. تدرج "المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقرير مالي إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً ماليًا محددًا أو مجموعة موجودات مالية مماثلة قد تنخفض قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو عدة أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة (أو الأحداث) تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل يتم تسجيل أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي وبالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة متغيرة فيتم إدراجها بالتكلفة المطفأة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الحالي كما هو محدد بموجب العقد. وفي حالة انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة مع امكانية ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا عن طريق تعديل حساب المخصص عند تحقق انخفاض القيمة. ويتم تحقق مبلغ العكس في بيان الدخل.

ب. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، لا يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل؛ ويتم إدراج الزيادات في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لاستثمارات أدوات الدين المتاحة للبيع، يقوم البنك بتقييم الأدوات كل على حدة لتحديد إذا ما كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. عند وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وفي حالة زيادة القيمة العادلة لأحد الاستثمارات في أدوات الدين في سنة لاحقة مع امكانية ربط هذه الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

إضافة إلى ذلك، ووفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على جميع التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمالية حقيقية لاستردادها.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استنادًا إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى آخر أسعار شراء معروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق إلى أحدث صافي قيمة منشور للموجودات.

ويتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بناء على معدلات الاسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالشركة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الضمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار الشراء المعلنة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفاة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفًا بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استنادًا إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم عدم تحقق الأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام بإعادة شراء (repos)) لا تستبعد من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – (التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos)) – في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانونًا لمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو لتحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

قروض معاد التفاوض عليها

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، يستعان بالبنود والشروط للترتيب التعاقدي الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتغطية

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في "الموجودات الأخرى" بينما تدرج في "المطلوبات الأخرى" ضمن بيان المركز المالي عندما تكون القيمة العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة في حالة عدم ارتباطها الشديد من حيث السمات والمخاطر الاقتصادية بتلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقًا للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسبما هو ملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضًا تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التغطية المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف معاملات التغطية إلى فئتين: (أ) معاملات تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق؛ و (ب) معاملات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التغير في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى خطر معين مرتبط بأصل أو التزام محقق أو معاملة متوقعة.

لكي تستوفي معاملة التغطية شروط محاسبة التغطية، فإنه من المتوقع أن تكون معاملة التغطية فعالة بدرجة كبيرة ويجب أن تكون قابلة للقياس بصورة موثوق

فيها. ويعتبر التغطية فعالة بدرجة مرتفعة إذا كان من المتوقع إجراء مقاصة في إطار نسبة تتراوح بين 80% و125% للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطرة التي يتم تغطيتها خلال السنة المحدد لها التغطية. ويتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التغطية، بما في ذلك تعريف أداة التغطية والبند المغطى المتعلق بها وطبيعة المخاطرة المغطاة وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التغطية. لاحقًا، يجب تقييم التغطية وتحديدها على أنها معاملة تغطية فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التغطية وفقًا للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المغطى والمتعلقة بنوع المخاطرة المغطاة مقابل القيمة الدفترية للبند المغطى وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والذي تحدد أنه تغطية فعالة مباشرةً في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتغطية التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في بيان الدخل الشامل ضمن بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي معايير محاسبة التغطية تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية مباشرةً إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التغطية مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية أداة التغطية أو تباع أو تنتهي مدتها أو تمارس أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في هذا الوقت يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التغطية والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تغطية القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على القيمة الدفترية لها فيما يتعلق بالتغطية الموقوفة يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

جـ. الضمانات المحتفظ بها بانتظار البيع

يقوم البنك أحيانًا بتملك عقار لتسوية بعض القروض والسلف. يدرج مثل هذا العقار بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر عند البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل تقارير مالية لتقييم ما إذا كان هناك انخفاض وقع في قيمتها. ويقوم البنك بتسجيل خسارة انخفاض في القيمة للموجودات الأخرى عندما يكون هناك انخفاض جوهري في القيمة العادلة دون تكلفتها أو متى يوجد دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل – نتيجة لأحداث سابقة – ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك نتيجة لأحداث وقعت في الماضي من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجد، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول ويحتسب استناداً إلى الالتزام الذي ينشأ كنتيجة لإنهاء الخدمة غير الاختياري في تاريخ التقارير المالية. يمثل هذا الأساس تقريب موثوق به للقيمة الحالية للالتزام النهائي.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقًا من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئيًا بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج الأرض والمباني بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقًا. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقًا في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى

الأرباح المحتفظ بها.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائما، في نهاية كل سنة مالية.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا غير مالي قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقدير القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عكس خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

لا يمكن عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم تحقق إيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقًا للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروف تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي.

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم

تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائمًا – وإعداد تقارير حولها كقطاعات يمكن إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، في "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة مبدئيًا ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر. ويتم تسجيل أية زيادة في الالتزام المالي المتعلق بالضمان المالي في بيان الدخل.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة أداة مالية ما لتحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع أو كقروض ومدينين. خلال وضع تلك الأحكام يأخذ البنك في الاعتبار الغرض الرئيسي من حيازتها وكيف يعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها ومتطلبات السيولة والنية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأدوات حتى الاستحقاق. تحدد مثل تلك الأحكام ما إذا كان يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة للأدوات يتم إدراجها في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل.

خسائر انخفاض القيمة للقروض والسلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف على أساس مستمر لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة يجب إجراء تقدير جوهري من قبل الإدارة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يقوم البنك بإصدار أحكام بشأن الأحوال المالية للمقترض وصافي القيمة الممكن تحقيقها للضمانات. مثل هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بمراجعة أوراق الدين المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقارير مالية، لتحديد ما إذا كانت قد تعرضت للانخفاض في القيمة. وهذا يتطلب أحكاما مشابهة لتلك المطبقة في التقييم الفردي للقروض والسلف.

يقوم البنك بتسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود أي دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب إصدار أحكام. عند إصدار هذه الأحكام، يقوم البنك من بين عوامل أخرى بتقييم الحركات التاريخية في أسعار الأسهم وفترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يحدد البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة وملحوظة.

يتم احتساب القيم استنادًا إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلخ. يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات ذات الصلة الصادرة ولكن لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. ينوي البنك تطبيق تلك المعايير عند سريانها متى أمكن ذلك.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية في يوليو 2014 ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس.

أ. التصنيف والقياس

إن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على كيفية إدارتها (نموذج الأعمال للشركة) وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. تحدد هذه العوامل ما إذا كان يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ب. محاسبة التغطية

يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بالاستمرار في تطبيق محاسبة التغطية طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39 حتى عندما تصبح العناصر الأخرى للمعيار الدولي للتقارير المالية إلزامية بتاريخ 1 يناير 2018.

جـ- انخفاض قيمة الموجودات المالية

تتطبق متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ومديني التأجير وبعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. وعند التحقق المبدئي، يجب احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث العجز المحتملة خلال فترة 12 شهرًا التالية ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة 12 شهرًا"). وفي حالة وقوع زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، يجب احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من كافة أحداث العجز المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني").

يتم التعامل مع الموجودات المالية التي يتحقق لها خسائر ائتمان متوقعة على مدى فترة 12 شهرًا ضمن "المرحلة الأولى" بينما يتم التعامل مع الموجودات المالية التي تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ضمن "المرحلة 2" ويتم التعامل مع الموجودات المالية التي يتوفر لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة أو التي تعتبر مرتبطة بحالات عجز أو انخفاض قيمتها الائتمانية ضمن "المرحلة الثالثة".

يتم إجراء التقييم لما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية منذ التحقق المبدئي لكل فترة تقارير مالية عن طريق مراعاة التغير في مخاطر العجز الذي يقع على مدى العمر المتبقي للأداة المالية بدلاً من التعامل معه على أنه زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة.

يجب أن يتم إجراء تقييم لمخاطر الائتمان وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة بصورة غير متحيزة ومرجحة بالاحتمالية ويجب أن يتضمن كافة المعلومات المتاحة المتعلقة بالتقييم بما في ذلك المعلومات عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية في تاريخ التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يجب أن يراعي تقدير خسائر الائتمان المتوقعة القيمة الزمنية للأموال. نتيجة لذلك، يجب أن يكون تحقق وقياس انخفاض القيمة أكثر ارتباطًا بالمستقبل منهما طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما أن مخصص انخفاض القيمة الناتج سيكون أقل استقرارًا.

إن البنك بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 : الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2014 المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء والذي يسري للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مبادئ تحقق الإيرادات وسوف يسري على كافة العقود مع العملاء. على الرغم من ذلك، ستظل إيرادات الفوائد والأتعاب التي تعتبر مكملة للأدوات المالية وعقود التأجير خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وستخضع للتنظيم من قبل المعايير الأخرى المعمول بها (مثل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير). سيتم تحويل الإيرادات طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 والمسجلة كبضاعة وخدمات في حدود أن تتوقع جهة التحويل أحقيتها في البضاعة والخدمات. سوف يحدد المعيار أيضًا مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بطبيعة الإيرادات والتدفقات النقدية المقابلة لدى العملاء وحدود تحققها وتوقيتها وأي عدم تأكد متعلق بها. لا يتوقع البنك التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 ويعمل حاليًا على تقييم تأثير هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير – المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016. إن المعيار الجديد لا يغير بصورة جوهرية من طريقة المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجرين. ولكنه يطالب المستأجرين بالعمل على تحقق أغلب عقود التأجير في بيانات المركز المالي كمطلوبات عقود تأجير وتسجيل موجودات ترتبط بحق الاستخدام. كما يجب على المستأجرين تطبيق نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة ويحق لهم اختيار عدم تسجيل عقود التأجير "قصيرة الأجل" وعقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة". بشكل عام، فإن نموذج تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المسجلة سوف يماثل الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي بحيث يتم تحقق الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة منفصلة ضمن بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (يتبع)

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يتم تطبيق معيار الايرادات الجديد – المعيار الدولي للتقارير المالية 15– في نفس التاريخ. يجب على المستأجرين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. ولا يتوقع البنك التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ويقوم حاليا بتقييم الاثار المترتبة على تطبيقه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: بيان التدفقات النقدية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 – بيان التدفقات النقدية بغرض تحسين الإفصاحات الخاصة بأنشطة التمويل لمساعدة المستخدمين على التعرف على مراكز السيولة للشركات المعنية بإعداد التقارير المالية. بموجب المتطلبات الجديدة، يجب على الشركات الافصاح عن التغيرات في مطلوباتها المالية نتيجة أنشطة التمويل مثل التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والبنود غير النقدية (مثل الأرباح والخسائر الناتجة عن الحركات في أسعار الصرف). يسري التعديل اعتبارا من 1 يناير 2017. ويقوم البنك حالياً بتقييم الاثر الناتج من تطبيقه.

سيتم إدراج إفصاحات إضافية في البيانات المالية عندما تسري هذه المعايير والتنقيحات والتعديلات. ومع ذلك، لا يتوقع البنك أن يؤدي تطبيق التعديلات إلى تأثير مادي على مركزه أو أدائه المالي.

3 إيرادات فوائد

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
أذونات وسندات خزانة وسندات بنك الكويت المركزي	**9,848**	7,438
إيداعات لدى البنوك	**3,716**	1,657
قروض وسلف للبنوك والعملاء	**166,081**	158,253
	179,645	167,348

4 مصروف فوائد

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات إدخار	**3,669**	4,332
ودائع محددة الأجل	**49,319**	39,413
قروض بنكية	**5,910**	4,708
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	**3,967**	–
	62,865	48,453

5 مخصصات محددة

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء		
– نقدية (إيضاح 12)	**2,497**	71,391
– غير نقدية (إيضاح 18)	**461**	(945)
	2,958	70,446

6 صافي أتعاب وعمولات

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات	**38,023**	37,327
إجمالي مصروف الأتعاب والعمولات	**(6,649)**	(7,234)
	31,374	30,093

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات **مبلغ 225 ألف دينار كويتي** (2015: 284 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7 صافي الأرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
أرباح (خسائر) القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات العجز الائتماني (إيضاح 18)	**495**	(369)
إيرادات من مبادلات عجز الائتمان	**253**	324
صافي إيرادات (مصروفات) المتاجرة	**748**	(45)
عمليات تحويل عملات أجنبية	**8,544**	8,548
	9,292	8,503

8 ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة الربح الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائدًا المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2016.

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**42,943**	39,002
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة	**2,910,062,757**	2,916,064,162
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**15**	13

9 النقد والنقد المعادل

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**218,584**	246,626
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**158,374**	183,591
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**288,562**	406,831
	665,520	837,048

10 أذونات وسندات خزانة

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**159,635**	193,132
تستحق بعد سنة	**213,284**	52,477
	372,919	245,609

11 سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**376,240**	361,425

12 قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2016:

أ) قروض وسلف للعملاء	الكويت ألف دينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي	غرب أوربا ألف دينار كويتي	آسيا والمحيط الهادي ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
شخصية	**1,422,795**	–	–	–	**1,422,795**
مالية	**244,219**	**63,589**	–	–	**307,808**
تجارية	**348,782**	**9,376**	–	–	**358,158**
نفط خام وغاز	**156,243**	**44,377**	–	**49,150**	**249,770**
إنشائية	**242,000**	**53,559**	–	–	**295,559**
صناعية	**276,577**	**11,875**	–	–	**288,452**
عقارية	**460,420**	–	–	–	**460,420**
أخرى	**235,451**	**114,202**	–	**22,954**	**372,607**
مجمل القروض والسلف للعملاء	**3,386,487**	**296,978**	–	**72,104**	**3,755,569**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					**(309,572)**
القروض والسلف للعملاء					**3,445,997**
ب) قروض وسلف للبنوك					
مجمل القروض والسلف للبنوك	–	**29,161**	**108,801**	–	**137,962**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					**(1,356)**
القروض والسلف للبنوك					**136,606**

في 31 ديسمبر 2015 :

أ) قروض وسلف للعملاء	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوربا	آسيا والمحيط الهادي	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	1,359,353	–	–	–	1,359,353
مالية	214,447	65,415	–	–	279,862
تجارية	349,450	6,785	–	–	356,235
نفط خام وغاز	103,407	29,338	–	45,980	178,725
إنشائية	252,714	53,113	–	–	305,827
صناعية	352,998	6,374	–	–	359,372
عقارية	713,927	–	–	–	713,927
أخرى	264,423	107,865	–	–	372,288
مجمل القروض والسلف للعملاء	3,610,719	268,890	–	45,980	3,925,589
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					(291,998)
القروض والسلف للعملاء					3,633,591
ب) قروض وسلف للبنوك					
مجمل القروض والسلف للبنوك	–	30,815	46,283	4,553	81,651
ناقصًا: مخصص انخفاض القيمة					(793)
قروض وسلف للبنوك					80,858

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2016	2015
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**292,791**	239,614
مبالغ مشطوبة	(**22,543**)	(25,775)
محمل على بيان الدخل	**40,680**	78,952
في 31 ديسمبر	**310,928**	292,791

إن المخصصات المحددة والعامة المبينة تستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية المنتظمة وبنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية المنتظمة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها).

بلغت المخصصات العامة **216,523 ألف دينار كويتي** (2015: 178,340 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **68,952 ألف دينار كويتي** (2015: 14,723 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة **66,449 ألف دينار كويتي** (2015: 29,178 ألف دينار كويتي).

قام البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أحد العملاء فيما يتعلق بمعاملات مشتقات مالية مهيكلة ولا يزال البنك في انتظار النتيجة النهائية.

الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة الموضحة:

	2016 ألف دينار كويتي			2015 ألف دينار كويتي		
	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع	قروض للشركات	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**267,237**	**25,554**	**292,791**	217,380	22,234	239,614
مبالغ مشطوبة	**(5,000)**	**(17,543)**	**(22,543)**	(25,775)	–	(25,775)
المحمل على بيان الدخل	**24,979**	**15,701**	**40,680**	75,632	3,320	78,952
في 31 ديسمبر	**287,216**	**23,712**	**310,928**	267,237	25,554	292,791

راجع إيضاح 24 أ حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **9,838 ألف دينار كويتي** (2015: 9,967 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

13 استثمارات في أوراق مالية

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
أوراق مالية – متاحة للبيع		
مسعرة	**16,477**	19,624
غير مسعرة	**26,726**	27,209
أوراق دين مالية – متاحة للبيع		
مسعرة	**18,593**	23,251
غير مسعرة	**17,324**	1,504
أوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق		
مسعرة	**67,061**	43,529
	146,181	115,117

خلال السنة، قام البنك بحيازة استثمارات في أوراق مالية تم تقييمها بمبلغ **34,157 ألف دينار كويتي** (2015: لا شيء) محتفظ بها كضمانات لتسوية ديون مستحقة من عملاء. تم بيع هذه الاستثمارات في أوراق مالية بكامل خلال السنة.

14 موجودات أخرى

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**22,435**	24,833
مدينون متنوعون وأخرون	**19,426**	22,016
ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)	**144,781**	54,590
	186,642	101,439

الحركة في ضمانات معاد حيازتها

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**54,590**	63,683
إضافات		
– ممتلكات عقارية	**121,000**	10,895
استبعادات	(**19,413**)	(19,988)
خسائر انخفاض القيمة	(**11,396**)	–
في 31 ديسمبر	**144,781**	54,590

وتمت المحاسبة عن الاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ **لا شيء** (2015: 1,918 ألف دينار كويتي) كاستثمارات متاحة للبيع، وبالتالي تم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أسعار السوق المسعرة (المستوى 1) وتم تحديد القيمة العادلة للرصيد بمبلغ **3,457 ألف دينار كويتي** (2015: 13,566 ألف دينار كويتي) باستخدام بيانات السوق الملحوظة (المستوى 2). إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية.

إن البنك ملتزم بتعليمات بنك الكويت المركزي في بيع هذه العقارات في المدى الزمني المنصوص عليه باستثناء الاستثمارات في أوراق المالية بمبلغ 3,457 ألف دينار كويتي (2015: 10,064 ألف دينار كويتي) والعقارات بمبلغ **2,500 ألف دينار كويتي** (2015: لاشيء).

15 المستحق إلى البنوك والودائع من مؤسسات مالية

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
المستحق للبنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**53,046**	3,250
ودائع محددة الأجل	**427,318**	258,134
	480,364	261,384
ودائع من مؤسسات مالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**68,730**	66,793
ودائع محددة الأجل	**755,950**	659,239
	824,680	726,032

16 ودائع العملاء

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	**1,262,745**	1,160,563
حسابات ادخار	**355,009**	357,430
ودائع محددة الأجل	**1,777,586**	2,319,429
	3,395,340	3,837,422

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **12,135 ألف دينار كويتي** (2015: 12,394 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات اعتماد وضمانات (راجع الإيضاح 26).

17 سندات مساندة ضمن الشريحة 2

خلال السنة، أصدر البنك سندات مساندة ضمن الشريحة 2 ومدرجة بالدينار الكويتي بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي. أجل هذه السندات هو 10 سنوات وهي تتكون من شريحتين متساويتين من السندات ذات المعدلات الثابتة والسندات ذات المعدلات المتغيرة. تحمل السندات ذات المعدلات الثابتة معدل فائدة بنسبة 6.50% سنويًا وتستحق السداد بشكل ربع سنوي على أقساط متأخرة طوال الخمس السنوات الأولى وسيعاد تحديدها للفترة اللاحقة بنسبة 4.25% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في السنة الخامسة لتاريخ الإصدار). أما السندات ذات المعدلات المتغيرة فهي تحمل معدل فائدة بنسبة 4.00% سنويًا فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويعاد تحديدها بشكل ربع سنوي بما يخضع لنسبة 1% كحد أقصى فوق المعدل السائد للسندات ذات المعدلات الثابتة كما أنها تستحق بشكل ربع سنوي على أقساط متأخرة. هذه السندات غير مكفولة بضمان وقابلة للاستدعاء بالكامل أو جزئيًا بناء على اختيار البنك بعد مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار بما يخضع لبعض الشروط التي يجب استيفاؤها والموافقة الكتابية المستبقة لبنك الكويت المركزي.

18 مطلوبات أخرى

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**24,033**	15,374
إيرادات مؤجلة	**4,943**	7,895
مخصصات تسهيلات غير نقدية (أنظر الحركة أدناه)	**9,838**	9,967
مخصص خسارة القيمة العادلة من مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 28)	**18**	513
مخصصات متعلقة بالموظفين	**15,589**	13,222
أخرى	**38,818**	27,651
	93,239	74,622

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**9,967**	10,656
استرداد إلى بيان الدخل	**(129)**	(689)
في 31 ديسمبر	**9,838**	9,967

19 رأس المال

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل	**304,813**	304,813

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهم (2015: 3,048,127,898 سهم).

20 الاحتياطيات

أ) احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك اتخاذ قرار بإيقاف هذه التحويلات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

ب) علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة.

ج) احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم أخذه مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21 أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

	2016	2015
عدد أسهم الخزينة	**138,148,846**	137,687,846
النسبة المئوية لأسهم الخزينة	**%4.53**	%4.52
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**70,757**	70,658
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**31,498**	38,277

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2016	2015
الرصيد كما في 1 يناير	**137,687,846**	116,816,493
مشتريات	**461,000**	14,785,407
أسهم منحة	**-**	6,085,946
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**138,148,846**	137,687,846

هذا البند يتضمن عدد 13,641,280 سهم خزينة بتكلفة 5,488 ألف دينار كويتي والتي تمثل ضمانات معاد حيازتها ضمن تسوية ديون من عملاء. إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,246 ألف دينار كويتي** (2015: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المقابل لتكلفة شراء أسهم خزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي القانوني وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المحتفظ بها خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

22 توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة **7 فلس** للسهم (2015: 4 فلس) عن رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2016. وتستحق توزيعات الأرباح النقدية في حالة اعتمادها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد بتاريخ 9 مارس 2016 على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 4 فلس للسهم (2014: لا شيء) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. تم دفع توزيعات الأرباح النقدية لاحقًا.

خلال السنة السابقة، اعتمد المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 9 مارس 2015 توزيع أسهم منحة بنسبة 5% على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ 14,515 ألف دينار كويتي بما يمثل عدد 145,148,947 سهم بقيمة 100 فلس للسهم.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135 ألف دينار كويتي** (2015: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الاعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		عدد الأطراف ذات علاقة			
	2016	2015	**2016**	2015	**2016** ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
أرصدة						
قروض وسلف	**1**	–	**11**	5	**111,649**	65,155
ودائع	**8**	6	**35**	22	**424,712**	435,458
التزامات/مشتقات						
ضمانات / خطابات اعتماد	**1**	1	**8**	7	**25,086**	4,423
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**-**	–	**2**	–	**24,852**	–
معاملات						
إيرادات فوائد	**1**	–	**14**	10	**2,799**	1,642
مصروف فوائد	**3**	1	**9**	7	**5,293**	3,310
صافي الأتعاب والعمولات	**1**	1	**9**	9	**209**	67
مصروفات أخرى	**-**	–	**7**	7	**486**	479
الإدارة التنفيذية:						
أرصدة						
قروض وسلف	**2**	2	–	–	**53**	64
ودائع	**11**	13	–	–	**889**	764
التزامات						
ضمانات /خطابات اعتماد	**-**	1	–	–	–	1
معاملات						
إيرادات فوائد	**2**	2	–	–	**3**	4
مصروف فوائد	**13**	13	–	–	**14**	16

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من **2.25%** إلى **5%** سنوياً (2015: 2% إلى 5% سنوياً). إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم خلال السنة مكفولة بضمانات بلغت قيمتها العادلة **73,705 ألف دينار كويتي** كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 48,264 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**3,785**	3,656
مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة	**111**	149
	3,896	3,805

24 الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك تجاري، باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. إذ يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش فائدة تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك الى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التغطية المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات يتم عادةً تغطيتها بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية تهدف إلى حسن إدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات في كل نشاط رئيسي من أنشطة العمل المرتبطة بالمخاطر. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيتها.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للمخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى المجلس متى كان ذلك ملائمًا. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة المخاطر أيضًا بتقييم الائتمانات ذات المخاطر المرتفعة التي تزيد عن نسبة 10% من رأسمال البنك أو حسب النسبة الملائمة التي تتراءى للجنة. ويترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضًا لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، وهي ترفع تقاريرها إلى اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال المخاطر بالبنك.

تعرض الفقرات التالية المخاطر المتنوعة المرتبطة بالاعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقًا للشروط المتفق عليها. وتنشا مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن الانكشافات المترابطة كأن يكون ذلك عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي الى تأثر قدرة هؤلاء الاطراف على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي ظروف أخرى.

وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

فيما يلي وصف موجز لإطار عمل إدارة المخاطر:

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة الانكشافات لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية للدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى وحدة مراقبة الائتمان المستقلة – التابعة إلى رئيس إدارة المخاطر –

مسئولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسئوليات هذه الوحدة: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، وتطوير السياسات العامة للتعرض لمخاطر الائتمان الكبرى المتعلقة بالحد الأقصى للتعرض لمخاطر التركز بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى والالتزام بهذه السياسات؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على الانكشافات (التعرض) بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على الانكشاف الخارجي، ومراقبة الانكشاف لمجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف التعرض للمخاطر في القطاعات الهامة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدولة والانكشاف الخارجي والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك إرشادات تفصيلية لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من فترة التعيين وحد للراتب الأدنى .... إلخ. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب البنكي الجاري الخاص بالمتقدم. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب أن لا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة مخاطر الائتمان، ست لجان ائتمانية هي: لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة الائتمان التنفيذية كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسئوليات لجنة الائتمان التنفيذية في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء المستوى المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك. ويتم رفع كافة قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لدى لجنة الائتمان الإدارية صلاحيات محدودة في اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسئولية تسهيل إنشاء الأصول ومراقبة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها. علاوة على ذلك، يوجد هيكل تنظيمي محدد وألية محددة لإدارة مخاطر الأعمال المصرفية والتي تقدم منتجات محددة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى حجم الأعمال وأولويتها لدى البنك.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد بصورة منتظمة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القرض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات الائتمان للقروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية. إضافة إلى ذلك، تخضع جميع طلبات الائتمان للعملاء الأفراد للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة مرجعية الائتمان التابعة لشبكة المعلومات الائتمانية التي يملكها القطاع (Ci- Net) بهدف تقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للقرض.

تم منح لجنة تصويب الائتمان صلاحية مراجعة عمليات تصويب الائتمان الإداري و/أو الموافقة أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة على كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف اجراءات الاسترداد أوشطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية أو لجنة التصنيف والمخصصات.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية ولجنة تصويب الائتمان وتتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية بشكل نموذجي: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية يتم إعدادها من قبل وحدة المراجعة الائتمانية المستقلة لدى البنك وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك مطبقاً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدولة وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في اعتماد الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسته الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة

بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم الأعمال المصرفية الدولية لدى البنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية.

يقوم قسم الأعمال المصرفية الدولية بمراجعة منتظمة للحدود الخارجية العامة للبنك وتقييم الانكشافات. تركز المراجعة على الانتشار الكلي للمخاطر الخارجية مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر لكل دولة على حدة عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر – والمعتمد من قبل مجلس الإدارة– إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب على مستوى الشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تخفيض المستوى المقبول من المخاطر في قطاعات الأعمال وهو ما يمثل أهمية لأعمالنا.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة مترابطة من الأطراف المقابلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

حسب فئة الموجودات المالية	**الحد الأقصى للتعرض 2016 ألف دينار كويتي**	الحد الأقصى للتعرض 2015 ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (بعد استبعاد النقد في الصندوق)	**613,770**	774,917
أذونات وسندات خزانة	**372,919**	245,609
سندات بنك الكويت المركزي	**376,240**	361,425
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**108,013**	34,107
قروض وسلف للبنوك	**136,606**	80,858
قروض وسلف للعملاء:		
– قروض للشركات	**2,222,959**	2,419,925
– قروض استهلاكية	**1,223,038**	1,213,666
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**102,978**	68,284
موجودات أخرى	**41,861**	46,849
المجموع	**5,198,384**	5,245,640
مطلوبات طارئة والتزامات	**1,702,027**	1,648,460
مبادلات عجز الائتمان	**59,680**	89,532
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**138,684**	85,257
الإجمالي	**1,900,391**	1,823,249
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**7,098,775**	7,068,889

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل منفرد ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة انكشاف إجمالية لمخاطر تسهيلات القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 نسبة **12%** (2015: 16%).

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يطبق البنك مجموعة كبيرة من السياسات والممارسات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود وغير ذلك من أشكال ضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان كلما أمكن. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الدائنة حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك بصورة كبيرة من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

كما في 31 ديسمبر 2016، خضعت نسبة **31%** (2015: 36%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

لدى البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات بين الضمانات.

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك الى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تعتمد العملية على أفضل الممارسات الدولية وتتيح الشفافية والتماثل بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر (Moody's) لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف Moody's، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراع التقييم المالي العمليات والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدار فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً تقييم جودة العمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، يتم تصنيف مخاطر الملتزمين باستخدام تقديرات تغطي فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية عجز الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المكفولة بضمانات.

إن تصنيف مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة يندرج بصورة عامة في ثلاث فئات، وبالتحديد هي "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مرتفعة" يتمثل في حالة تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف ضمن فئة "قياسية" يتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مقبولة" يتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسارة المالية كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من التعرض للمخاطر المصنف على أنه ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيف مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسارة المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يقلل بشكل جوهري من مقدار الخسارة في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف المخاطر تلك.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز الأغراض كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحافظ

طرح البنك أيضًا عملية لتصنيف مخاطر المحافظ والتي يتم من خلالها إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية. تم تمديد تصنيف مخاطر المحافظ حتى مستوى مدير العلاقات وتقديم معايير المخاطر لتقييم تنفيذ الأعمال التي تؤدي إلى تحسين إضافي في جودة الأصل.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

كما استعان البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر كأداة تسعير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. يستند ذلك على افتراض أن التسعير ينبغي أن يكون موازياً للمخاطر المتضمنة في العرض. بعد استيفاء كافة المتطلبات (مثل التصنيفات الجيدة والمتماثلة لمخاطر الملتزمين ونظام تصنيف مخاطر التسهيلات استناداً إلى تقليل الضمانات وتقييم إمكانية حالات العجز عن السداد وطرق احتساب الخسارة لكل فئة من التسهيلات والتقييم المعياري المناسب) تم تقديم نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في البنك وسوف يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم ويسمح للعملاء بالاستفادة من طريقة مناسبة للتسعير. تم إعداد النموذج الالي للعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر بالكامل مع اعتباره جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار.

البنية التحتية للائتمان

قام البنك بإنشاء وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة الائتمان أو برامج المنتجات وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان

وإعداد تقارير نظم معلومات الادارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان / المخاطر ونظم تطبيق الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. يطبق البنك حاليا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لحزم الائتمان على أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

	غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة				
2016	مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**613,770**	–	–	–	**613,770**
أذونات وسندات خزانة	**372,919**	–	–	–	**372,919**
سندات بنك الكويت المركزي	**376,240**	–	–	–	**376,240**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**108,013**	–	–	–	**108,013**
قروض وسلف للبنوك	**137,962**	–	–	–	**137,962**
قروض وسلف للعملاء:					
– قروض شركات	**1,228,856**	**902,487**	**262,113**	**47,381**	**2,440,837**
– قروض استهلاكية	**1,149,648**	–	–	**71,688**	**1,221,336**
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	**102,978**	–	–	–	**102,978**
موجودات أخرى	**41,861**	–	–	–	**41,861**
	4,132,247	**902,487**	**262,113**	**119,069**	**5,415,916**

	غير متأخرة أو منخفضة القيمة				
2015	مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)	774,917	–	–	–	774,917
أذونات وسندات خزانة	245,609	–	–	–	245,609
سندات بنك الكويت المركزي	361,425	–	–	–	361,425
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	34,107	–	–	–	34,107
قروض وسلف للبنوك	81,651	–	–	–	81,651
قروض وسلف للعملاء:					–
– قروض شركات	1,063,736	1,074,763	429,683	41,677	2,609,859
– قروض استهلاكية	1,138,646	–	–	71,448	1,210,094
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)	68,284	–	–	–	68,284
موجودات أخرى	46,849	–			46,849
	3,815,224	1,074,763	429,683	113,125	5,432,795

من بين الأرصدة تحت فئة المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة نسبة **79%** (2015: 89%) تأخر سدادها لأقل من 60 يومًا ونسبة **21%** (2015: 11%) تراوحت فترة التأخر في سدادها فيما بين 60 – 90 يومًا.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية حسب الفئة

2016	مجمل الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
– قروض شركات	**67,982**	**4,278**	**63,516**
– قروض استهلاكية	**25,414**	**11,650**	**6**
	93,396	**15,928**	**63,522**

2015	مجمل الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
– قروض شركات	76,510	2,331	75,169
– قروض استهلاكية	29,126	13,652	170
	105,636	15,983	75,339

	2016		2015	
	الموجودات ألف دينار كويتي	**بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي**	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
محلياً (الكويت)	**4,255,809**	**1,293,486**	4,456,600	1,275,238
دول الشرق الأوسط الأخرى	**689,650**	**185,184**	555,891	160,919
أوروبا	**168,024**	**109,515**	140,075	98,007
أمريكا وكندا	**12,750**	**21,357**	27,201	20,583
آسيا والمحيط الهادي	**72,148**	**289,161**	65,872	267,949
باقي دول العالم	**3**	**1,688**	1	553
	5,198,384	**1,900,391**	5,245,640	1,823,249
قطاع الأعمال:				
شخصية	**1,397,077**	–	1,328,175	–
مالية	**930,389**	**702,136**	906,706	615,546
تجارية	**347,851**	**234,902**	345,151	214,436
نفط خام وغاز	**146,811**	**34,535**	94,273	36,485
إنشائية	**292,731**	**643,167**	302,789	691,887
حكومية	**1,202,489**	**1,134**	1,087,488	1,035
صناعية	**249,706**	**58,477**	321,936	45,454
عقارية	**449,886**	**8,987**	673,303	16,805
أخرى	**181,444**	**217,053**	185,819	201,601
	5,198,384	**1,900,391**	5,245,640	1,823,249

المطلوبات الطارئة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. غير أن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود الصرف الأجنبي ومبادلات عجز الائتمان. وتسمح عقود الصرف الأجنبي للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود الصرف الأجنبي معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات والتي هي لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

قام البنك، طبقاً لعقود مبادلات عجز الائتمان، ببيع الحماية الائتمانية مقابل سندات أساسية /سندات إذنية بسعر فائدة عائم صادرة من قبل الجهات السيادية أو هيئات القطاع العام بدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي تتعرض لمخاطر عجز جهات الإصدار. ويقوم البنك بوضع حدود إئتمانية لكل جهة إصدار استناداً إلى تحليل المخاطر ومراقبة التعرض للمخاطر الناتجة عن مبادلات عجز الائتمان مقابل هذه الحدود المعتمدة. لا تعتزم إدارة البنك تطبيق هذا القطاع من الاعمال ولا تقوم بإجراء أي معاملات جديدة. إن مبادلات عجز الائتمان القائمة مقرر استحقاقها في 2017.

تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28. إن هذا التعرض للمخاطر الائتمانية تتم إدارته كجزء من حدود الإقراض الكلية الممنوحة للعملاء

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وعليه، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات معدلات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للسندات المتاحة للبيع ذات معدلات الفائدة الثابتة والمحتفظ بها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	2016			2015		
العملة	التغير في سعر صرف العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغير في سعر صرف العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
الدينار الكويتي	**25** (+)	**2,006**	**-**	25 (+)	2,362	-
الدولار الأمريكي	**25** (+)	**349**	**(4)**	25 (+)	217	(53)

جـ. مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بكافة الحدود المعتمدة داخليًا وكذلك الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على أرباح البنك والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

العملة	2016			2015	
	التغير في سعر العملة	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل الشامل	التغير في سعر العملة	التأثير على بيان الدخل	التأثير على بيان الدخل الشامل
	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	**+5**	**(384)**	**328**	+5	(339)	364

يحتفظ البنك باستثماراته في محفظة متنوعة بشكل جيد من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي يتم فيها الاستثمار في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يراع تحليل الحساسية إلا التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ويمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها الى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. تقوم مجموعة الخزينة – بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات – بإدارة السيولة وعمليات تمويل البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة – وفقا لما يراه مناسباً – لتغطية مسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل **III** فيما يخص نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر. والغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتغطية فترة 30 يومًا من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، يهدف صافي نسبة التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل التي تتجاوز فترة سنة واحدة.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: تقدير التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة مع تسهيلات مساندة كافية ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوقين المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يساهم في الحد من مخاطر السيولة الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالسيولة وهي بصورة محددة: حدود عدم تطابق قائمة الاستحقاق لفترات زمنية محددة: 10% لفترة 7 أيام أو أقل؛ و 20% لفترة شهر أو أقل، و 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل، و 40% لفترة ستة أشهر أو أقل؛ وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في أذونات وسندات خزانة حكومية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي والحفاظ على نسبة القروض إلى الودائع عند نسبة 90%.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2016	حتى شهر واحد ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	**665,520**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**665,520**
أذونات وسندات خزانة	**8,695**	**48,178**	**50,762**	**52,000**	**173,284**	**40,000**	**372,919**
سندات بنك الكويت المركزي	**65,000**	**231,240**	**80,000**	**-**	**-**	**-**	**376,240**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**-**	**103,013**	**5,000**	**-**	**-**	**-**	**108,013**
قروض وسلف للبنوك	**13,859**	**-**	**12,395**	**65,801**	**44,551**	**-**	**136,606**
قروض وسلف للعملاء	**121,175**	**448,172**	**282,138**	**472,015**	**675,067**	**1,447,430**	**3,445,997**
استثمارات في أوراق مالية	**30,849**	**3,064**	**-**	**-**	**27,088**	**85,180**	**146,181**
موجودات أخرى	**37,631**	**-**	**36,568**	**801**	**111,642**	**-**	**186,642**
مباني ومعدات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**28,997**	**28,997**
مجموع الموجودات	**942,729**	**833,667**	**466,863**	**590,617**	**1,031,632**	**1,601,607**	**5,467,115**
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	**127,014**	**100,752**	**67,331**	**165,374**	**19,893**	**-**	**480,364**
ودائع من المؤسسات المالية	**131,741**	**137,795**	**163,615**	**235,676**	**155,853**	**-**	**824,680**
ودائع العملاء	**1,939,938**	**750,573**	**300,779**	**397,050**	**7,000**	**-**	**3,395,340**
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**100,000**	**100,000**
مطلوبات أخرى	**42,746**	**19,230**	**10,338**	**15,517**	**5,408**	**-**	**93,239**
إجمالي المطلوبات	**2,241,439**	**1,008,350**	**542,063**	**813,617**	**188,154**	**100,000**	**4,893,623**

في 31 ديسمبر 2015	حتى شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
النقد والنقد المعادل	837,048	–	–	–	–	–	837,048
أذونات وسندات خزانة	–	43,142	73,621	76,369	52,477	–	245,609
سندات بنك الكويت المركزي	92,850	169,850	98,725	–	–	–	361,425
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	24,107	–	10,000	–	–	34,107
قروض وسلف للبنوك	–	19,728	11,381	31,109	18,640	–	80,858
قروض وسلف للعملاء	126,423	480,728	769,312	296,809	473,224	1,487,095	3,633,591
استثمارات في أوراق مالية	–	4,593	–	–	34,182	76,342	115,117
موجودات أخرى	54,256	13,134	–	–	34,049	–	101,439
مباني ومعدات	–	–	–	–	–	28,522	28,522
مجموع الموجودات	1,110,577	755,282	953,039	414,287	612,572	1,591,959	5,437,716
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	72,189	55,542	69,198	64,455	–	–	261,384
ودائع من المؤسسات المالية	152,363	174,042	135,688	263,565	374	–	726,032
ودائع العملاء	2,054,886	668,224	510,019	460,607	143,686	–	3,837,422
مطلوبات أخرى	35,254	13,886	11,057	12,197	2,228	–	74,622
إجمالي المطلوبات	2,314,692	911,694	725,962	800,824	146,288	–	4,899,460

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات الطارئة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار فيتم التعامل معها كما لو تم ارسال الاخطارات فوراً.

في 31 ديسمبر 2016	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية						
المستحق للبنوك	**178,536**	**48,014**	**190,562**	**68,441**	**-**	**485,553**
ودائع من المؤسسات المالية	**107,991**	**9,300**	**317,985**	**408,761**	**-**	**844,037**
ودائع العملاء	**1,632,244**	**173,627**	**1,321,804**	**294,906**	**-**	**3,422,581**
سندات مساندة ضمن الشريحة 2	–	**1,709**	**5,127**	**123,318**	**-**	**130,154**
مطلوبات أخرى*	**42,746**	**19,230**	**25,855**	**5,408**	**-**	**93,239**
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	**1,961,517**	**251,880**	**1,861,333**	**900,834**	**-**	**4,975,564**

في 31 ديسمبر 2015	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية						
المستحق للبنوك	10,838	–	215,099	37,854	–	263,791
ودائع من المؤسسات المالية	88,107	17,671	205,584	424,374	–	735,736
ودائع العملاء	1,633,477	216,966	1,338,379	682,054	–	3,870,876
مطلوبات أخرى*	26,543	3,595	26,952	17,532	–	74,622
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1,758,965	238,232	1,786,014	1,161,814	–	4,945,025

* تتضمن المطلوبات الأخرى القيمة العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة (إيضاح 18).

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدي الخاصة بمطلوبات البنك الطارئة:

	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2016:						
مطلوبات طارئة	**16,330**	**48,578**	**161,895**	**771,817**	**514,745**	**1,513,365**
التزامات	**362**	**50,947**	**137,353**	**-**	**-**	**188,662**
	16,692	**99,525**	**299,248**	**771,817**	**514,745**	**1,702,027**

	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2015:						
مطلوبات طارئة	34,158	43,998	168,039	798,341	446,754	1,491,290
التزامات	140	35,473	120,157	–	1,400	157,170
	34,298	79,471	288,196	798,341	448,154	1,648,460

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدي حسب استحقاق مجمل مراكز المشتقات بالبنك التي تم تسويتها:

المشتقات	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 أشهر إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2016:					
مجمل المشتقات التي تم تسويتها	**65,280**	**18,710**	**15,468**	**19,825**	**119,283**
في 31 ديسمبر 2015:					
مجمل المشتقات التي تم تسويتها	573	23,941	25,112	–	49,626

هـ- مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن توفر أدوات رقابة داخلية غير ملائمة أو غير ناجحة أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال قسم إدارة المخاطر وفقاً لما تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك. إن مهمة هذا القسم هو التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم اتباعها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف والرقابة عليها كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

و- مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزء من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة صناديق تغطية متنوعة تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في الأسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التغير في أسعار الأسهم %	**2016** **التأثير على حقوق الملكية** **ألف دينار كويتي**	2015 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**737**	881
سوق نيويورك للأوراق المالية	+5%	**69**	144

ز- مخاطر المدفوعات مقدماً

مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك ذات الفائدة تحمل أسعار فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة والتي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وعليه فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

25 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة.

لم يتم اجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة التقارير المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2016	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	**16,452**	**6,142**	**-**	**22,594**
أوراق دين مالية	**18,593**	**17,324**	**-**	**35,917**
	35,045	**23,466**	**-**	**58,511**

2015	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	19,527	6,622	–	26,149
أوراق دين مالية	23,251	1,504	–	24,755
	42,778	8,126	–	50,904

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

يتم تسجيل كافة الأوراق المالية غير المسعرة المتاحة للبيع وفقًا للقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات ذات قيمة مدرجة بالدفاتر بمبلغ **20,609 ألف دينار كويتي** (2015: 20,684 ألف دينار كويتي) والمدرجة بالتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة نظرًا لعدم إمكانية تقدير القيمة العادلة بصورة موثوق منها.

بلغت القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات عجز الائتمان والتي تم تقييمها باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في اوراق مالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق **67,061 ألف دينار كويتي** (2015: 43,529 ألف دينار كويتي)، و **66,730 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2015: 43,388 ألف دينار كويتي) على التوالي. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرت الإدارة تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بالنسبة لهامش معقول وليس هناك أي تأثير مادي. إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها الدفترية في تاريخ التقارير المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26 الالتزامات والمطلوبات الطارئة

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يدخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات الطارئة القائمة هو كما يلي:

	2016	2015
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,320,869**	1,299,019
خطابات اعتماد	**192,496**	192,271
	1,513,365	1,491,290

كما في تاريخ التقارير المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لمنح تسهيلات الحسابات المكشوفة للعملاء بمبلغ **188,662 ألف دينار كويتي** (2015: 157,170 ألف دينار كويتي). تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27 تحليل القطاعات

أ. حسب وحدات الأعمال

المصرفية التجارية: قبول الودائع من العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات: تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أذونات الخزانة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	المصرفية التجارية		الخزينة والاستثمارات		المجموع	
	2016	2015	**2016**	2015	**2016**	2015
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**138,075**	136,885	**12,073**	14,338	**150,148**	151,223
نتائج القطاع	**71,742**	50,099	**2,146**	9,593	**73,888**	59,692
إيرادات غير موزعة					**18,493**	17,233
مصروف غير موزعة					**(49,438)**	(37,923)
ربح السنة					**42,943**	39,002
موجودات القطاع	**3,766,421**	3,797,144	**1,596,363**	1,510,611	**5,362,784**	5,307,755
موجودات غير موزعة					**104,331**	129,961
إجمالي الموجودات					**5,467,115**	5,437,716
مطلوبات القطاع	**2,682,905**	3,142,049	**2,041,414**	1,637,377	**4,724,319**	4,779,426
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**742,796**	658,290
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**5,467,115**	5,437,716

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2016 أو 2015.

28 المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتوقف المدفوعات على الحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو المعدل المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر الأسعار وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. يتم تقييم كافة عقود المشتقات وفقاً للقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2016			المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق		
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً	أكثر من سنة
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:						
المتاجرة (ومعاملات التغطية غير المؤهلة)						
عقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة	**707**	**(887)**	**119,283**	**83,990**	**15,468**	**19,825**
مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 18)	**35**	**(53)**	**59,680**	**30,605**	**29,075**	**-**
	742	**(940)**	**178,963**	**114,595**	**44,543**	**19,825**

في 31 ديسمبر 2015			المبالغ الاسمية حسب المدة حتى الاستحقاق			
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي المبلغ الاسمي	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً	أكثر من سنة
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مشتقات محتفظ بها بغرض:						
المتاجرة (ومعاملات التغطية غير المؤهلة)						
عقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة	264	(427)	49,626	24,514	25,112	–
مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 18)	–	(513)	89,532	–	30,350	59,182
	264	(940)	139,158	24,514	55,462	59,182

فئة منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصا لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم التوقيع على عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن عقود المبادلة هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة. بالنسبة لعقود تبادل العملات الأجنبية يتم مبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة. بالنسبة لمبادلات العجز الائتماني، يتم اكتساب الأتعاب استناداً إلى حجم مخاطر الائتمان التي يجري مبادلتها.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عروض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها، كما يتضمن هذا البند أي مشتقات لا تلبي متطلبات التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

29 كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بنشاط بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالاعمال. كما يتم مراقبة كفاية رأس المال من خلال تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك، الى جانب عدة إجراءات اخرى.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتخصيص" في التقرير السنوي.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2015 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

	2016	2015
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**3,897,800**	3,748,264
رأس المال المطلوب	**545,692**	468,533
الشريحة الأولى من رأس المال	**573,492**	538,256
الشريحة الثانية من رأس المال	**147,196**	44,895
إجمالي رأس المال	**720,688**	583,151
معدل كفاية الشريحة الأولى من رأس المال	%**14.71**	%14.36
اجمالي معدل كفاية رأس المال	%**18.49**	%15.56

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2016	2015
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**573,492**	538,256
إجمالي الإنكشاف	**6,456,516**	6,365,455
معدل الرافعة المالية	**%8.88**	%8.46

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ / 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.